صوَر

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ٢٥ / تشرين ثاني / ٢٠١٥

الحكومة تسجّل الخسائر المادية وتتجاهل البشرية

«صوَر» ترصد حصار ١٠ مناطق من قبل النظام والمعارضة

فوضى التعليم السوري
طلاب بلا مدارس، ومؤسسات تعليمية بلا مستقبل

عائشة حيان حج يوسف

الفهرس

مجلة صوَر تحاور المعارض والكاتب السوريّ الدكتور حازم نهار

عن الديمقراطية واحتمالاتها في سوريا

حقول الرّميلان تُدار بخبرات كُرديّة، وآبارٌ نفطيّة ما تزال تحت إشراف شركاتٍ أجنبيّة

أطفال سوريا في ظلّ اتفاقية حقوق الطفل في اليوم العالميّ للطفل

قراءةٌ في نصّ المغنية الصلعاء

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتـمـع المدني والديمقراطية في سوريـا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان السوري منير الشعراني

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

مصير الأزمة السورية بعد فيينا

يتابع السوريون بترقبٍ حذرٍ محادثات فيينا، يحدوهم مزيجٌ من الخوف من انهيار التفاهمات التي تمّ التوصل إليها بين الأطراف الإقليمية والدولية بشأن الوضع السوريّ، والتفاؤل بإمكانية الخروج بصيغةٍ ما يتمّ من خلالها وقف الحرب المستمرّة منذ ما يقارب الخمس سنواتٍ، وإيجاد حلٍّ سياسيٍّ بهدف حلّ المأزق الذي اعترى الحالة السورية.

وتأتي أهمية قمّة فيينا والإعلان الذي نتج عنها، الذي يعرف بـ»إعلان فيينا»، من أنها لم تكن عاديةً بالقياس مع المؤتمرات السابقة، وذلك بسبب حضور جميع الدول المنخرطة في الشأن السوريّ والإقليميّ لأوّل مرّة، والتي كانت طوال الفترة الماضية سبباً في تفاقم الأزمة وتصاعدها، ما يعني أن أيّ توافقٍ بين تلك الدول سينعكس حالةً من التوافق لدى الأطراف السورية المتصارعة، كما أن المحادثات تشي بأن هناك إرادةً دوليةً جادّةً هذه المرّة للتوصل إلى اتفاقٍ في ما يخصّ سوريا.

ولعل ما زاد في هذا التفاؤل التحرّك الدوليّ الأخير لمحاربة الإرهاب عقب الهجمات الإرهابية التي ضربت العاصمة الفرنسية باريس، لتُفتح معها ملفات الصراع في سوريا وأزمة اللاجئين، بالإضافة إلى المؤتمر المزمع عقده برعاية السعودية بين أطياف المعارضة لتوحيد الكلمة واختيار ممثلين للتفاوض مع النظام في جنيف برعايةٍ أممية.

لكن الخوف يطلّ برأسه نتيجة التوتر الذي تشهده الساحة الإقليمية والدولية على خلفية إسقاط الأتراك الطائرةَ الروسية، ما يهدّد التفاهمات التي تمّ التوصل إليها، ويزيد من احتمال محاولة الروس والإيرانيين التنصّل منها، والتوجّه إلى ربط مصير التفاهمات والحلّ السياسيّ بالعمليات العسكرية والقضاء على الإرهاب، ما يمكن أن ينسف المحادثات ويعيدها إلى نقطة البداية.

وعلى الرغم من تتالي المؤتمرات والاجتماعات في محاولاتٍ يائسةٍ لحلّ الأزمة، وفقدان الأمل بالتدريج من جدوى هذه المؤتمرات، يبقى الركون إلى المفاوضات، أيّ مفاوضاتٍ، أفضل بكثيرٍ من الاستمرار في الحرب والاقتتال وسقوط الضحايا من المدنيين يومياً. كما أن استدامة الأزمة تخلق مزيداً من التعقيد في المشهد السوريّ، وتفتح الساحة السورية لمزيدٍ من التدخل الأجنبيّ وقدوم المزيد من المتشدّدين الإسلاميين بهدف الجهاد وخلق بيئةٍ حاضنةٍ لهم يصعب تفكيكها فيما بعد.

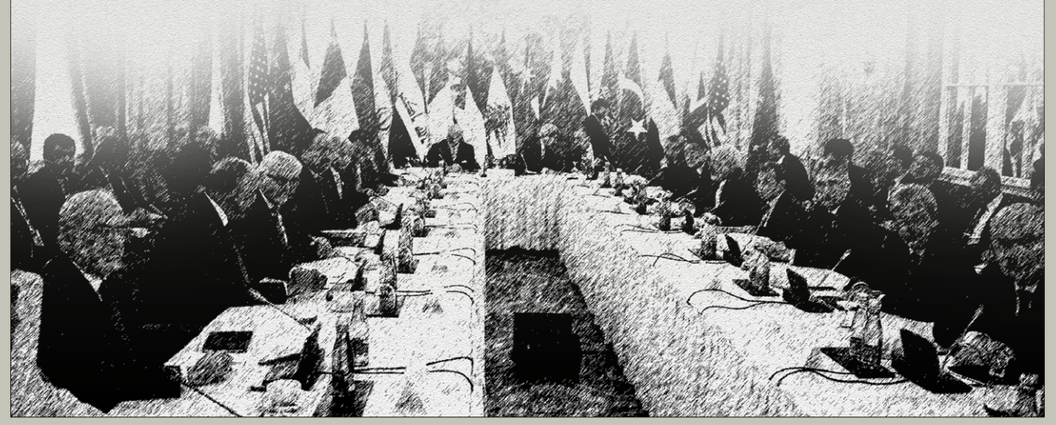

فوضى التعليم السوري
طلاب بلا مدارس، ومؤسسات تعليمية بلا مستقبل»

جيش الفتح يفصل الذكور عن الإناث بجامعة إدلب والطلاب يحتجّون

سامي الحلبي

التعليم في تركيا: تسرّبٌ وتراجعٌ في المستوى، ومنظماتٌ دوليةٌ تدقّ ناقوس الخطر

جورج.ك.ميالة

الرحلات الجوية: المنفذ الوحيد لطلاب الحسكة والقامشلي

ليليا نحاس

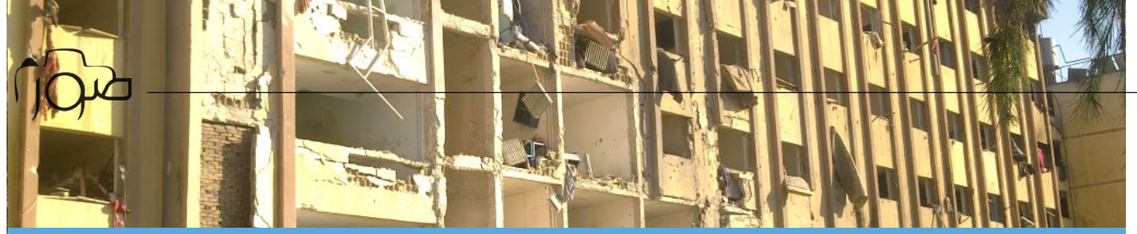

جيش الفتح يفصل الذكور عن الإناث بجامعة إدلب والطلاب يحتجّون

سامي الحلبي

بعد سيطرة جيش الفتح على مدينة إدلب، في آذار الماضي، قامت قيادته بتشكيل إدارة مدنية لتنظم الأمور الحياتية والمدنية فيها، وسمحت بعمل بعض جمعيات المجتمع المدنيّ والمنظمات الإنسانية بعد حصولها على موافقات من الإدارة المدنية ومجلس الشورى بجيش الفتح.

وفي شهر آب أصدرت الإدارة المدنية قراراً يقضي بتأسيس جامعة إدلب، والتي تضمّ كليات الزراعة والعلوم الإدارية والتربية والعلوم والآداب، ومعاهد الطب البيطريّ والتقانيّ للعلوم المالية والإدارية وتقنيات الحاسوب.

اتخذت الجامعة من مباني جامعة إدلب أيام النظام مقرّاتٍ لها. وعملت إدارتها على التعاقد مع عددٍ من الأساتذة الذين كانوا يعملون في جامعتي حلب وإدلب، الذين انشقوا عن النظام وما زالوا يقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

وأثار قرار تأسيس الجامعة استغراب الكثير من سكان المنطقة، نتيجة الحالة الأمنية المتردية والقصف المتواصل لطيران النظام، والذي يحول دون إرسال الأهالي أولادهم للدراسة، وخصوصاً الإناث.

كما تعرّضت الجامعة لحملة انتقاداتٍ واسعة نتيجة ارتفاع رسوم التسجيل فيها، والتي تصل إلى ١٥٠ دولاراً سنوياً للطلاب النظاميين، وحوالي ٤٠٠ دولارٍ لطلاب التعليم الموازي، ما اعتبره الكثيرون شرطاً تعجيزياً بسبب انتشار الفقر بين سكان المناطق المحرّرة بحلب وإدلب. بالمقابل تبرّر إدارة الجامعة هذه الرسوم بأنها أقساطٌ رمزيةٌ بالمقارنة مع تكاليف الدراسة في تركيا، وأنها فُرضت نتيجة ضعف موارد الجامعة.

وتواجه الجامعة عدّة مشاكل أبرزها غياب الاعتراف الدوليّ، في حين تقول إدارتها إنها افتتحت لخدمة الداخل السوريّ، ولسدّ حاجة مؤسّسات المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة إلى جيلٍ متعلم قادرٍ على إدارتها. وكرّرت الجامعة، في عدّة مناسباتٍ، أنها بصدد الحصول على اعترافٍ من عددٍ من المؤسّسات التعليمية الدولية.

ويعاني الطلاب من انقطاعٍ متكرّرٍ للدوام، إضافةً إلى غياب السكن الجامعيّ، وقلة الأساتذة والتجهيزات، فضلاً عن تدخلاتٍ من جيش الفتح في الدراسة. إذ أصدرت الجامعة، منذ عدّة أيام، قراراً بفصل الطلاب الذكور عن الإناث، فخصّصت أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس للذكور، والسبت والأحد والاثنين للإناث. وذكرت مصادر مطلعةٌ لمجلة صوَر أن هذا القرار جاء بناءً على أوامر ما يعرف بغرفة جيش الفتح، وهو مجلسٌ ينبثق عن هذا الجيش. وأضاف المصدر أنّ: «كوادر الجامعة غير موافقةٍ على القرار، لكن سلطة الأمر الواقع تفرض نفسها».

كما لقي القرار رفضاً كبيراً من الطلاب، إذ تقول طالبةٌ بكلية إدارة الأعمال، رفضت ذكر اسمها: «هذه القرارات اعتباطية، ولا أحد يتفق معها. نريد حياةً جامعيةً مثل التي كنا نعيشها في السابق، مع مستوىً تعليميٍّ أفضل. لا أفهم غاية هذا القرار، هل الهدف منه الحفاظ على الأخلاق العامة وتطبيق الشرع؟!».

فيما يقول عبد القادر، وهو طالبٌ في كلية الهندسة: «أنا نادمٌ على دفع ١٥٠ دولاراً، رسوم التسجيل. عملت طوال الصيف لجمعها. في كلّ يوم قرارٌ جديدٌ ولا اعتراف بالشهادة حتى الآن. المستقبل ضبابي»، أما عمّار، الطالب السابق بكلية الاقتصاد بجامعة حلب، فيقول لصوَر: «تركت دراستي وكنت في سنة التخرّج. التحقت بالجيش الحرّ. وعندما افتتحت الجامعة تحمّست كثيراً لأني سأعود إلى الدراسة. لكن، للأسف، تبدّد الحلم بين تدخلات جيش الفتح غير المبرّرة وتدمير النظام المتواصل لأيّ مشروعٍ جميلٍ يتطوّر في المناطق المحرّرة».

التعليم في تركيا: تسرّبٌ وتراجعٌ في المستوى، ومنظماتٌ دوليةٌ تدقّ ناقوس الخطر

جورج.ك.ميالة

لم يعد يخفى على أحدٍ يتجوّل في شوارع مدينة اسطنبول أو غازي عينتاب أو أورفا، وغيرها من المدن التركية، مشاكل التعليم التي تواجه الأطفال السوريين. فالأعداد الكبيرة للأطفال الذين تحوّلوا إلى باعةٍ جوّالين تعكس الحجم الضخم للمتسرّبين من المدارس. تتعدّد أسباب هذه الظاهرة اللافتة، لكن لعلّ الحاجة المادية وغياب المعيل والجهل وصعوبة الاندماج هي الأهمّ.

تحدّثت مجلة صوَر مع أحد الأطفال الذين يبيعون المناديل الورقية بمنطقة أكسراي وسط اسطنبول، وسألته عن سبب عدم ذهابه إلى المدرسة، فقال: «نحن ٥ أخوةٍ وأبي وأمي. راتب أبي الشهريّ ١٢٠٠ ليرة، ولا يكفي لسداد مصاريفنا، فقرّرت ترك المدرسة والعمل لمساعدة أبي. أنا قادرٌ على القراءة والكتابة، وهذا يكفيني الآن».

أما زياد، وهو طفلٌ يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، فيتحدّث للمجلة: «التحقتُ العام الماضي بالمدرسة لمدّة أربعة أشهر. لم أكن أفهم اللغة التركية، فقرّرت ترك الدراسة والعمل في فرن. خلال عملي تعلمت التركية جيداً. ربما سأحاول في العام القادم الدخول مجدّداً إلى مدرسةٍ تركيةٍ ومتابعة تعليمي إن تمّ قبولي».

وتشكّل صعوبة تعلم اللغة التركية حاجزاً يمنع الكثير من الأطفال من متابعة تعليمهم، خصوصاً في المدن التركية الكبرى، حيث تصبح المسافات بعيدةً بين المدارس السورية وأماكن سكنهم. تقول يارا، وهي طالبةٌ في الصف العاشر، تقيم في القسم الآسيويّ من اسطنبول: «المدرسة السورية بعيدةٌ عن سكني. سجّلت في مدرسة تركية، وداومت فيها لشهرين. لم أفهم شيئاً، فاللغة صعبة جداً. ولا نملك المال الكافي لتسجيل دورات لغة، فليس لديّ سوي أمي التي تعمل لإعالتنا وتأمين متطلبات حياتنا الأساسية بعد وفاة والدي».

تراجعٌ في المستوى

تنتشر المدارس السورية في غالبية المدن التركية. وتعمل فيها كوادر سوريةٌ لجأت إلى تركيا. وتتلقى هذه المدارس تمويلها من الحكومة التركية ومن منظماتٍ سوريةٍ وأجنبية، إضافةً إلى تبرّعاتٍ فرديةٍ من مغتربين سوريين وعربٍ من دول الخليج.

معاذ الدمشقي، أبٌ لطفلين مقيمٌ بمدينة غازي عينتاب، يشتكي من تراجع سوية التعليم ويقول: «سجلت أولادي في إحدى المدارس المجانية التي تشرف عليها إحدى الجمعيات السورية التركية. لاحظت غياب اهتمام الكادر التدريسيّ، واكتشفت مؤخراً أن الكثير من المعلمين السوريين لا يهمهم سوى استلام راتبهم كلّ شهر، دون أدنى اهتمامٍ بمصلحة التلميذ وجودة التعليم».

ويتابع الدمشقي: «اجتمعت صدفةً، خلال لقاءٍ عامٍّ، مع إدارة الجمعية المسؤولة عن مدرسة ولديّ، واقترحت عليهم إقامة دوراتٍ مكثفة للغة التركية لمدة ٦ أشهر، ثم تدريس المنهاج باللغة التركية مع الطلاب الأتراك، علّه يرفع من سوية التعليم ويدفع حوالي ٤٥ ألف طالبٍ سوريٍّ في غازي عينتاب إلى العودة إلى المدارس، فكان ردّ الجمعية قطعياً بأن هذا الإجراء سوف يهدّد الأطفال السوريين بضياع هويتهم».

ويضيف: «لا أعلم ما الأهمّ هنا؛ أن ينشأ جيلٌ أميٌّ، أم أن نحافظ على هويته التي لا يمكن أن يفقدها لأنه يتكلم العربية ويعيش في بيتٍ سوريّ؟!».

أما زوجة معاذ فتتحدّث للمجلة حول الموضوع: «هناك ضعفٌ شديدٌ في تدريس المواد الأساسية، كاللغتين التركية والإنكليزية والرياضيات، ما يجعلني أبذل جهداً مضاعفاً في المنزل لردم الهوّة، على حساب عملي وأوقات راحتي».

على الجانب الآخر تحدّثت المجلة مع «هيئة علم»، وهي إحدى الجهات الرئيسية المسؤولة عن قطاع تعليم السوريين بتركيا، وتأخذ على عاتقها طباعة وتنقيح والإشراف على المناهج السورية، إضافةً إلى دعم وتمويل عددٍ من المدارس، فقال مدير مكتبها الإعلاميّ، عبد الكريم بيسال: «يؤسفنا القول إن المدارس التي لا تتقاضى رسوماً من الطلاب ينحدر مستواها التعليميّ، لأنها لا تحصل على دعم حقيقيٍّ يسدّ حاجة العاملين فيها، فالكثيرُ من المعلمين يعملون كمتطوّعين. بعض هذه المدارس لا تهتمّ بالكفاءة نظراً لأن الكفاءة قد ترفع أجورها، وتضطرّ إلى الاستعانة بمن لا يملكون الخبرة الكافية والحقيقية لأن أجورهم أقلّ».

في حين ترى المعلمة هالة، المتابعة لشؤون تعليم السوريين بتركيا، أنّ «غياب الرقابة، وتعدّد الجهات المسؤولة عن التعليم، وضعف التنسيق بين وزارة التربية في الحكومة المؤقتة وهيئة علم ومنظمات المجتمع المدنيّ السورية، إضافةً إلى قلة الدعم الدوليّ النوعيّ، وتراجع دعم الأمم المتحدة؛ هي من أهمّ أسباب تراجع مستوى التعليم».

المعاهد الخاصّة

تمتلئ صفحات مواقع التواصل الاجتماعيّ السورية في تركيا بإعلانات المدارس الخاصّة ودورات التقوية. ورغم منعها من الحكومة التركية وملاحقتها وإغلاق أيّ مدرسةٍ يتمّ الإعلان عنها، يقوم الكثيرون باستئجار بيوتٍ خاصّة وتحويلها إلى قاعاتٍ دراسيةٍ في الخفاء. وتلجأ الكثير من الأسر السورية إلى تسجيل أولادها فيها رغم ارتفاع تكاليفها التي تصل حدّ ألف دولارٍ سنوياً.

نور، سيدةٌ لجأت إلى تسجيل ابنتها ذات السبعة أعوام في إحدى هذه المدارس، تقول لصوَر: «كانتْ تجربة المدرسة العامة سيئة، فسجّلت ابنتي في مدرسة خاصّة. سوية التعليم أفضل والاهتمام أكبر. لا يوجد اعترافٌ قانونيٌّ بالمدرسة، ولكنني لا أفكر في الموضوع كثيراً. كل ما أريده الآن أن تتلقى ابنتي تعليماً جيداً هذا العام، وفي السنوات القادمة نبحث عن حلولٍ أفضل».

وتضيف نور: «السوريّ المحظوظ هو من يستطيع تأمين مدرسة لأولاده هذا العام، لم نعد نفكر بالمستقبل كثيراً».

تعليمٌ موجّه

تشتكي الكثير من الأسر السورية من قيام الكثير من إدارات المدارس السورية بمحاولة فرض أساليب معينةٍ في التدريس على الأطفال، لم يعتادوا عليها من قبل.

تتحدّث السيدة نبال لمجلة صوَر: «بعد حوالي ٥ أشهر من تسجيل ابنتي في مدرسةٍ بمدينة أورفا تأتي لتقول لي إنها تريد أن ترتدي الحجاب، رغم أنّ عمرها تسع سنوات». وتتابع: «فوجئت كثيراً، لأنها طفلةٌ ولا تدرك ما تقول. تحرّيت عن الموضوع فاكتشفت أن

معلمتها في الصفّ قد أعطتهم عدّة دروس حول أهمية الحجاب». وتضيف: «لا أعرف ماذا أفعل، فإن أخرجتها من المدرسة سوف تخسر التعليم، وإن استمرّت ستكون عرضةً لأفكارٍ غريبةٍ عنا. لست ضد تعليم الدين، ولكن يجب أن يكون بشكلٍ مدروسٍ بعيدٍ عن التلقين والتلاعب بعقول الأطفال».

استفسرت المجلة من «هيئة علم» عن هذه الظاهرة فأجابت، عبر مكتبها الإعلاميّ، أنها صحيحةٌ وموجودة. وأضاف مدير المكتب الإعلاميّ: «يتحكّم مالكو بعض المدارس في مصير المدرسة والطلاب وكلّ العاملين فيها، دون الالتفات إلى المصلحة العامة للطلاب».

ويتابع الأستاذ عبد الكريم كلامه: «تتبع كثيرٌ من المدارس لرغبة الداعم والمموّل وأجنداته والأفكار التي يريد نشرها، ما يفسد العملية التربوية التعليمية، ويضيّع الهدف الحقيقيّ لارتياد الطالب مدرسته».

يحذّر الأستاذ تميم علوان من هذه السلوكيات قائلاً: «هـذه التصرّفات في غاية الخطورة على الأطفال، لأن الطفل يلتقط أيّ فكرة، وعندما ينشأ عليها يصعب تغييرها. فالتلاعب بعقولهم، ومحاولة تعبئتها بأفكارٍ بعيدةٍ عن التعليم الصحيح، يهدّد مستقبلهم، ويجعلهم عبَدةً لأفكارٍ تلقوها في الصغر دون أدنى فهمٍ لها».

أرقامٌ صادمة

لم تنتظر منظمة هيومان رايتس ووتش كثيراً، وهي إحدى أهمّ المنظمات الحقوقية في العالم، كي تقرع ناقوس الخطر، فأصدرت أوّل تقاريرها حول تعليم اللاجئين السوريين في تركيا بعنوان: «عندما أتخيّل مستقبلي لا أرى شيئاً».

وقالت المنظمة في التقرير إنّ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بسوريا قبل بدء عام ٢٠١١ كان حوالي ٩٩٪، وبالإعدادية حوالي ٨٢٪، مع ارتفاع مستويات التكافؤ بين الجنسين، أما اليوم فهناك قرابة ٣ مليون طفلٍ داخل وخارج سوريا محرومون من المدارس، حسب أرقـام منظمة يونيسف. الأمر الذي يدمّر الإنجاز السوريّ المتمثل في حصول الجميع على التعليم.

وأشـارت المنظمة إلى أن ٩٠٪ من الأطفال السوريين الذين هم في عمر المدرسة ينتظمون في مدارس المخيّمات الخمسة والعشرين التي تديرها الحكومة التركية. ورغم هذا فإن هؤلاء الأطفال لا يشكلون سوى ١٣٪ من أعداد اللاجئين السوريين في عمر المدرسة، إذ إن غالبية الأطفال يقيمون في مدنٍ صغيرةٍ وبلداتٍ تتدنى فيها معدّلات ارتيادهم للمدارس، والتي وصلت خلال العام الدراسيّ ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٥٪ فقط من مجموعهم.

ورأت المنظمة أن الحكومة التركية اتخذت عـدداً من الخطوات الإيجابية في التعليم، كإلغاء العوائق القانونية التي تحول دون حصول الأطـفـال الـسـوريـين إلى التعليم النظاميّ. إذ رفعت، في عام ٢٠١٤، القيود التي تلزم السوريين بإبراز تصريح إقامةٍ تركيٍ لإلحاق أطفالهم بالمدارس العامة، وسمحت بالتحاق الأطفال ممن يحملون البطاقة التركية الممنوحة للاجئين السوريين «كمليك».

كما قامت باعتماد نظام مـوازٍ جديدٍ عبر «مراكز التعليم المؤقتة» التي تقدّم المناهج العربية المعترف بها من وزارة التعليم في الحكومة السورية المؤقتة.

وأشـارت المنظمة إلى أنه رغم كلّ الجهود المبذولة من تركيا، ورغم إنفاقها ما يزيد على ٦ مليار دولارٍ، مع دعمٍ محدودٍ من المجتمع الدوليّ؛ لم تنجح حتى الآن في إتاحة التعليم لمعظم أطفال اللاجئين السوريين في تركيا، وخاصّةً للمقيمين خارج المخيّمات. ولذلك يجب أن يُعتبر التقدّم الجدير بالثناء، الذي تحقق حتى الآن، مجرّد مقدّمةٍ لجهود زيادة معدّلات الالتحاق بالمدارس.

وأضافت المنظمة أن ما يقلّ عن ثلث الأطفال السوريين في سنّ الدراسة، البالغ عددهم ٧٠٠ ألف طفلٍ، يتوجّه إلى المدارس، ما يعني أن نحو ٤٨٥ ألفاً منهم ما زالـوا عاجزين عن الوصول إلى التعليم.

الرحلات الجوية: المنفذ الوحيد لطلاب الحسكة والقامشلي

ليليا نحاس

تعدّ الرحلات الجوية المنفذ الوحيد للسفر من محافظة الحسكة في شمال شرق سوريا إلى بقية المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، منذ إحكام تنظيم داعش سيطرته على المحافظات المحيطة كالرقة ودير الزور، ما تسبّب في عزل مدن الجزيرة السورية، وتعطّل الرحلات البرّية بسبب اعتراض داعش للباصات والمسافرين في مناطق سيطرتها وقيامها بعمليات خطفٍ واعتقال.

وتسيّر الخطوط الجوية السورية عدّة رحلاتٍ أسبوعيةٍ بين مطاري القامشلي ودمشق الدوليّ. ودفع الطلب الكبير على هذه الرحلات شركة طيرانٍ سوريةً خاصّةً إلى الإعلان عن زيادة عدد رحلاتها إلى مطار القامشلي إلى ثلاث رحلاتٍ يوميةٍ غير مبرمجة. وقالت الشركة إنها تهدف إلى حلّ مشكلة الازدحام الذي تشهده هذه الرحلات مؤخراً. وحدّدت سعر بطاقة الرحلة بـ١٠ آلاف ليرةٍ سورية.

يقول عبد الله، وهو طالبٌ جامعيٌّ من القامشلي: «إن الأسعار المعلن عنها وهمية. لا يستطيع أيٌّ كان حجز مقعدٍ في هذه الرحلات. يجب أن يستعين الشخص بوساطةٍ أمنية، أو أن يدفع أضعاف سعر البطاقة للسماسرة».

ويتابع: «دفع العددُ الكبير من الراغبين في السفر من وإلى القامشلي والحسكة موظفي هذه الشركات إلى استغلال حاجة الناس؛ فحين تذهب لتحجز بشكلٍ نظاميٍّ يقول الموظف إنه لا يوجد مكانٌ إلا في رحلاتٍ بعد شهر، فتضطرّ إلى اللجوء إلى السماسرة الذين يتعاملون مع الموظفين وتدفع مبالغ إضافية».

فيما تقول نجاة، من سكان مدينة القامشلي، إن «معظم المسافرين من الطلاب الذي يدرسون في إحدى الجامعات، كدمشق واللاذقية وحلب، ويزداد الطلب على هذه الرحلات بشكلٍ كبيرٍ أيام الامتحانات. تخضع الرحلات لتدقيقٍ أمنيٍّ كبير، ولا يستطيع السفر فيها كلّ من لديه شكوكٌ أو مشاكل مع الأمن السوريّ أو مطلوبٍ للخدمة العسكرية. في كلّ رحلةٍ تعطى الأولوية لمن يأتي من طرف الأفرع الأمنية. في الواقع ليس هناك أيّ طريق آمنٍ تماماً للخروج من الحسكة».

يذكر أن السلطات السورية عمدت إلى استعمال طائرات «اليوشن» المخصّصة لنقل العتاد العسكريّ في العديد من الرحلات السابقة لنقل المدنيين والطلاب بين دمشق والقامشلي، وأشرفت القوّات الأمنية بشكلٍ مباشرٍ على هذه الرحلات.

بالتزامن مع الضغط المتزايد على رحلات الطيران، أعلنت شركة «فلاي داماس» الخاصّة، المفتتحة حديثاً، عن بدء رحلاتها من مطار دمشق الدوليّ إلى أربع محطاتٍ، ابتداءً من ١١/٢٩. وتأتي مدينة القامشلي على رأس وجهاتها، إضافةً إلى مدنٍ كبيروت وبغداد والنجف، عبر طائرة بوينج ٧٣٧. ويرى مراقبون أن تخصيص توجّه الطائرات بهذه المدن يثير توجّس السوريين من أنها ستقوم بنقل عراقيين يقاتلون ضمن ميليشيات النظام. ويترأس مجلس إدارة الشركة عمار القادري، الذي يعدّ من أكثر داعمي الأسد، والذي كان ينظّم ويموّل المسيرات المؤيدة للنظام بدمشق خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. والجدير ذكره أن «فلاي داماس» هي شركة الطيران الخاصّة الثانية في سوريا بعد شركة «أجنحة الشام» التي بدأت عملها العام الماضي، والتي تعود ملكيتها لرامي مخلوف ابن خال رأس النظام السوريّ بشار الأسد، وتقوم بتسيير رحلاتٍ إلى عدّة دولٍ عربيةٍ كالعراق والكويت وسلطنة عمان والسودان والإمارات وتركيا.

الدكتور حازم نهار:

الصراع على مناطق النفوذ وإثبات الوجود والقوّة لهما الدور الرئيس فيما يجري في سوريا

مجلة صوَر تحاور المعارض والكاتب السوريّ الدكتور حازم نهار

حاوره: معاذ حسن

الدكتور حـازم نهار المعارض وعضو المكتب السياسي لحزب العمال الثوري العربي، عضو ناشط في التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا، و في لجان إحياء المجتمع المـدني، و مشارك في إعلان دمشق، وعضو مجلس إدارة سابق في منتدى الأتـاسي المنحل، والناشط الحقوقي في مجال حقوق الإنسان، والطبيب في عمله بمجال الـدواء.. والناقد لعدد من الأعمال المسرحية، عن نشاطه في مختلف حقول العمل السياسي الحزبي، الديمقراطي، الأهلي، والحقوقي

إذا بدأنا حوارنا من التغيّرات الراهنة على الخارطة السياسية والعسكرية فمن الطبيعيّ أن نجد عدداً من التحليلات والتأويلات في قراءة المشهد، وهنا أقصد بالتحديد تداعيات التدخّل الروسيّ في المنطقة. وفي هذا الصدد ثمّة جملةٌ من المعطيات أودّ منكم التعليق عليها ليتّضح المشهد أكثر:

١ـ تراجع الهيمنة الأمريكية في القضايا العالمية.

٢ـ النظام الروسيّ وحضوره كدولة عظمى.

٣ـ قلب روسيا لميزان القوّة العسكريّ بما يتناسب مع مصالحها في المنطقة.

٤ـ الإسلام السياسيّ كعدوٍّ قديم لروسيا.

٥- انعكاس التدخل الروسيّ على الدور الإيرانيّ في مجريات الأحداث.

على العكس مما هو شائع، لا أعتقد أن الهيمنة الأميركية تراجعت في العالم، لكن هناك سياسةً جديدةً لأميركا في ظلّ إدارة أوباما، كانت واضحةً منذ أعلن برنامجه الانتخابيّ لولايته الأولى، خصوصاً أنه جاء عقب جورج بوش الابن الذي خاض حروباً استباقيةً فاشلةً في مناطق عدّة من العالم. وقامت هذه السياسة الجديدة على الانسحاب من بؤر التوتر تلك، أي العراق وأفغانستان. لذلك كان من المهمّ إدراك أن أميركا لن تتدخل عسكرياً بوضوح في سوريا، خصوصاً لمصلحة الثورة. مع ذلك لا يعني هذا التراجع العسكريّ الظاهريّ للدور الأمـيركيّ تراجع الاهتمام الأمـيركيّ بالعالم أو تراجع الهيمنة الأميركية. ولنلاحظ أن إدارة أوباما قد حققت مثلاً، في زمنٍ قصيرٍ، جملةً من المصالح الأميركية الكبيرة عبر سياستها الحالية بالابتعاد عن التدخل المباشر، ودون خسارات مباشرة: نزع السلاح الكيماويّ السوريّ، تقييد الملف النوويّ الإيـرانيّ، تحقيق أمن إسرائيل لفترةٍ طويلة، وضع روسيا في مواجهاتٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ في مناطق متعدّدةٍ ولأمـد غير معروف، نشر حالةٍ من سباق التسلح في مناطق متعدّدةٍ (إيران-الخليج مثلاً) تدرّ أموالاً على أميركا، ضرب تطلعات شعوبٍ عديدةٍ نحو بناء أنظمةٍ ديمقراطيةٍ قد تكون خطراً على مصالح أميركا وحلفائها.

أما بالنسبة إلى روسيا فهي، في الحقيقة، ليست دولةً عظمى. روسيا ليست الاتحاد السوفياتي. هي دولةٌ «عالمثالثية» كبيرةٌ وقوّيةٌ، إن صحّ التعبير، تحاول، مع القيصر بوتين، أن تظهر وكأنها دولةٌ عظمى. وأرقام الاقتصاد والتنمية والتعليم والإدارة والمعيشة تؤكّد ذلك.

صحيحٌ أنه هناك مصالح لروسيا في المنطقة، لكنها لا تفسّر السياسة الروسية ضيقة الأفق التي حاولت جاهدةً، ولا تـزال، المحافظة على نظامٍ متهالكٍ فات أوانه. وكان بإمكانها أن تقدّم مبادراتٍ مبكّرةً مقبولةً من الشعب السوريّ وتحقق مصالح روسيا في الوقت ذاته، لكن السياسة البوتينية تقوم على محاولة مدّ القامة الروسية إلى أقصى مدىً ممكن، ولو على أسسٍ هشة، والظهور بمظهر الدولة العظمى من جهة، ومحاولة الحصول على مصالح أخرى في مناطقٍ أخرى من العالم، عن طريق المقايضة في سوريا، من جهةٍ ثانية. وهذا كله يجري على حساب الشعب السوريّ.

عملت روسيا، طوال السنوات الماضية، على المحافظة على النظام السوريّ. ومؤخراً فرضت وجودها العسكريّ في سوريا، والذي لا اسم له بالطبع سوى العدوان الروسيّ، بهدف تغيير ميزان القوى لمصلحة النظام بعد التراجع العسكريّ الكبير لقوّاته وميليشياته. وهو الأمر الذي يسمح لها بتحقيق عدّة أهداف؛ أولها منع قيام منطقةٍ آمنةٍ في شمال سوريا بدعم تركيّ، يمكن للمعارضة أن تنطلق منها، وثانيهاً الدخول في تسوياتٍ ومقايضاتٍ مع أميركا والغرب عموماً، وثالثها درء خطر الجماعات الجهادية الإسلامية. خصوصاً أن روسيا محاطةٌ بعددٍ من الدول الإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتيّ السابق، وهناك تجربةٌ روسيةٌ مريرةٌ لا تزال في أذهان القادة الروس عندما أسهمت مثل هذه الجماعات في إسقاط الاتحاد السوفياتيّ بدعمٍ أميركيٍّ وسعوديّ.

هذا الخطر الذي تمثله الجماعات الإسلامية المتطرّفة خطرٌ حقيقيٌّ على الجميع، خصوصاً شعوب المنطقة. لكن ينبغي هنا إبـراز ملاحظتين مهمتين؛ الأولى أن ولادة هذه الجماعات جاءت نتيجة تكاتف عدّة عناصر، يأتي في طليعتها وجود نظام (إرهابيٍّ) كالنظام السوريّ، ودفـاع روسيا وإيـران عنه، وعدم اكـتراث أميركا بمسار الـحوادث في سوريا، أما الملاحظة الثانية فهي أنه لا صدقية لهذا الشعور بخطر الجماعات المتطرّفة ما لم يتمّ الإقرار بخطر بقاء سلطة الحكم في سوريا، على الأقلّ من ناحية تشكيل سابقةٍ خطرةٍ بسماح العالم لطغم حكمٍ إرهابيةٍ بالاستمرار، وفرض منطق القوّة في العلاقات الدولية كأساسٍ وحيدٍ، بما يدمّر منظومة الشرعية الدولية ويخلق حالةً من الفوضى تقوم على أن صاحب القوّة يستطيع في الأحوال كافةً فرض وجوده والإفلات من العقوبة.

هناك تقاطعاتٌ واختلافاتٌ بين روسيا وإيران، فهما متفقتان على تعديل ميزان القوى لمصلحة النظام السوريّ، وعلى استمراره مع تعديلاتٍ طفيفةٍ تسمح لمعارضةٍ هشّةٍ وغير مؤثرةٍ بالمشاركة الصورية في الحكم، لكنهما تختلفان في الآليات، فإيران ترى ذلك من خلال إنشاء ميليشياتٍ سوريةٍ مذهبية، ومشاركة ميليشياتٍ طائفيةٍ من لبنان والعراق في الدفاع

عن النظام السوريّ، وجميعها تنظيماتٌ إرهابيةٌ داعشيةٌ لكن بمذهبٍ دينيٍّ مختلف، بينما ترى روسيا أن الآلية من خلال دمج جميع القوى في جيش النظام. وهذا الاختلاف لا بدّ سينتج تباينات في الواقع الميدانيّ، خصوصاً أن البيئة الموالية للنظام أقرب إلى القبول بالدور الروسيّ من الإيرانيّ.

العنوان العريض حـول التنسيق الـروسيّ الإسرائيليّ هو تجنّب وقوع صدام بين طائرات البلدين في الأجواء السورية... مَا الذي يدور تحت الطاولة برأيك، في ضوء ما قاله «أفرايم هليفي»، رئيس الموساد السابق، بأن روسيا لن تستطيع إنقاذ نظام الأسد؟ وأيضاً ما صرّح به نتنياهو، أثناء لقائه الأخير بالرئيس الروسيّ بوتين: سنواصل الدفاع عن خطوطنا الحمراء وأقترح أن لا يختبرنا أحد.

أيّ وجود عسكريٍّ جديد في بلد مثل سوريا لا بدّ أن يكون برضى إسرائيليّ، ولأهدافٍ لا تصطدم مع السياسة الإسرائيلية، وإلا لوجدنا سلوكاً إسرائيلياً مختلفاً. إسرائيل تتحسّس مصالحها وتوازنات القوى في المنطقة جيداً، فهي مستعدّةٌ للتدخل العسكريّ في حالات قد تبدو بسيطةً جداً مقارنةً بالوجود العسكريّ الـروسيّ في سوريا، كأن تردّ عسكرياً وبقوّة كـردّة فعلٍ على سقوط قذيفة هـاون في الجولان. لذلك لا بدّ أن تسبق الوجود الروسيّ في سوريا تفاهماتٌ روسيةٌ إسرائيلية، وأن يستتبعه تنسيقٌ بين الجانبين حول حدود التدخل وغاياته وآلياته، خصوصاً من الناحية العسكرية.

كما تسعى إسرائيل دائماً إلى أن تكون داخل المجتمع الدوليّ وفي أزماته ومشكلاته، تعويضاً عن شرعيةٍ مفتقدة، وعن رفضٍ مزمنٍ لها في المنطقة، وفي كثيرٍ من الأحيان تكون التصريحات الإسرائيلية لخدمة هذا الغرض. مع ذلك لا بدّ من الانتباه إلى أن إسرائيل تخشى في لحظات ضعف النظام السوريّ أن يسعى إلى خلط الأوراق في المنطقة، كأن يفتح معركةً معها، وهنا ستتصرّف إسرائيل بوصفها إسرائيل، أي ستقوم بالردّ بغضّ النظر عن الأطراف الأخرى ومصالحها. يضاف إلى ذلك أن قضية الجولان حاضرةٌ في عمق الصراع على سوريا وفي سوريا، والتصريحات الإسرائيلية تصبّ أحياناً في خانة التلميح إلى أن إنقاذ النظام السوريّ غير ممكنٍ من دونها، وهذا معناه ضرورة التعامل معها، سواء عسكرياً فيما يتعلق بالجبهة الجنوبية أو سياسياً بعقد صفقةٍ سرّيةٍ أو علنيةٍ حول الجولان، وربما فلسطين.

بالنسبة إلى الأصوليات الدينية كلاعبٍ أساسيٍّ على الأرض، كيف يمكن للدولة الحديثة الديمقراطية احتواء هذه الأصوليات في ظلّ حضورها الأيديولوجي المتطرّف وامتلاكها قوّةً عسكريةً واقتصاديةً فاعلةً على الأرض؟.. أم أنكم تنظرون إليها كظاهرةٍ فقط؟ وإذا كانت كذلك فما هي عوامل زوالها؟

تنمو الأصوليات الدينية في بيئة العجز والفشل وانسداد الآفـاق السياسية وانعدام الأمن والآمال في تحسّن المعيشة الاقتصادية، لكن عندما تعود الأمور إلى السياسة سيتضاءل دور هذه الأصوليات بالضرورة. ومن المهمّ الاقتناع بأنه مهما طال وقت الحروب فإنها تبقى في الحصيلة مؤقتةً، بينما السياسة هي التي تتصف بطابع استمراريّ.

كلّ خطوةٍ نخطوها باتجاه الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة تبعدنا خطواتٍ عن التطرّف بأشكاله كافة، الدينيّ والطائفيّ والعرقيّ، وكذلك التطرّف الذي يرتدي لبوساً علمانياً كاذباً وهشاً، لأن هذا النمط من الدولة هو الوحيد القادر على خلق شعبٍ جديدٍ، متماسكٍ على الرغم من تنوّعه على المستويات كافة، والشعب هو الوحيد القادر على هزيمة التطرّف من كلّ لون.

تستطيع القوّة العسكرية أن تفرض حقائق ووقائع سياسيةً بشكلٍ مؤقت، أما البناء والاستمرارية فيحتاجان إلى السياسة والإدارة والاقتصاد، فضلاً عن الحاجة إلى إجماعٍ وطنيٍّ وشعبيّ. وهذا كله غير متوافر، ولا يمكن أن يتوافر لدى الأصوليات من أيّ نوع، الدينية والمذهبية والعرقية والأيديولوجية.

في الحديث عن التقسيم، لا شّك في أن حضوره الحاليّ في المجتمع بات واضحاً بحسب الانتماءات العرقية والطائفية والأيديولوجيّة، ما قولكم في تداعياته وأبعاده إن أصبح واقعاً مفروضاً على الخارطة السياسية والجغرافية؟

على الرغم من الحديث الواسع على المستويات كافةً، داخلياً وخارجياً، حول التقسيم، لا أظن أن هذا الأمر وارد. فليس من مصلحة الدول الإقليمية والكبرى تقسيم سوريا، اللهم ما عدا إسرائيل وإيران في حال وصل النظام السوريّ إلى السقوط فعلياً. فتقسيم سوريا يعني إعادة تشكيل خارطة المنطقة كلها، تركيا والعراق والأردن، وربما يكون للأمر انعكاساته على لبنان ودول الخليج، خصوصاً السعودية، وحتى إيران يمكن أن ينالها بعض الأثر.

في الداخل السوريّ لا توجد حظوظٌ للتقسيم أيضاً، لا جغرافياً ولا ديموغرافياً، فضلاً عن أنه لا توجد إرادةٌ أو رغبةٌ مجتمعيةٌ حقيقيةٌ في التقسيم. وما نسمعه اليوم من أصواتٍ مطالبةٍ به لا تعدو كونها أصواتاً مؤقتةً بحكم الوضع المعقد والتنافر السياسيّ والقلق الدائم، ففي لحظةٍ سياسيةٍ أخرى مستقرّةٍ سيكتشف الجميع عدم إمكانية التقسيم ومخاطره على الجميع.

بالعودة إلى التدخّل الروسيّ في سوريا، ما هي أغراضه غير المباشرة، إذا وضعنا نصب أعيننا أن التدخّل العسكريّ الحاليّ ليس لحسم المعارك الدائرة، وصلاحياته محدودةٌ في مساعدة الأسد على الحسم وخروجه منتصراً في الميدان العسكريّ؟

جاء التدخل الروسيّ لمنع انهيار النظام السوريّ بعد الخسائر التي مني بها جيشه وميليشياته، ولمنع إنشاء المنطقة الآمنة برعايةٍ تركية، وبعد الضيق الذي أصاب موالي النظام من إيران ومجموعاتها الطائفية التي لا تختلف عن تنظيم «داعش» في الحصيلة.

أيّ حربٍ تخوضها أيّ قوّة هي، في الحصيلة، من أجل فرض حلٍّ سياسيٍّ يلائمها. وروسيا تسعى من تدخلها إلى فرض الحلّ السياسيّ الذي تراه يتوافق مع مصالحها، لكنها تدرك أن الانتصار العسكريّ الشامل غير ممكنٍ، وأن الباب مفتوحٌ في الحصيلة على تسوياتٍ سياسية، وهي تسعى في هذه التسوية إلى ضمان نفوذها في سوريا والمقايضة في مناطق نفوذٍ أخرى في العالم.

أعتقد أن عقدة أيّ تسويةٍ في سوريا، منذ البداية وحتى اليوم، هي «دور الأسد ومصيره». وأرى أن روسيا، بعد وجودها العسكريّ المباشر، لا مشكلة لديها في رحيل الأسد تدريجياً، خصوصاً أنها تنظر إلى نفسها على أنها عنصر أمانٍ للبيئة الموالية للنظام، على العكس من إيران. ستُحلّ هذه العقدة باعتقادي، عاجلاً أم آجلاً، لناحية رحيل الأسد، فاستقرار الوضع غير ممكنٍ دون ذلك، لكن بعد ضمان طبيعة النظام السياسيّ الجديد في سوريا.

بعيداً عن تعريفات السياسة بين فنّ الممكن ولعبة المصالح وما إلى ذلك من مضمونٍ يحوي مفهوم الشطارة.. لقد أدّى الفشل السياسيّ للمعارضة إلى غياب الاحترام والصدقية لدى السوريين تجاه من يمثل المستوى السياسيّ لثورتهم على اختلاف التسميات والمحاولات. وسؤالي هنا، هل لدينا أيّ احتمالاتٍ لملء هذا الفراغ؟ وربما سأسأل: ما المناخ المطلوب لولادة قوّة سياسيةٍ وطنيةٍ حقيقيةٍ فاعلة؟

كما قلت في مرّاتٍ عديدة، لم يكن للسياسة أيّ حضورٍ في تعاطي القوى المسمّاة «معارضة سورية» مع المجتمع الدوليّ أو حتى في توجيه خطابٍ وطنيٍّ إلى الشعب السوريّ. فكنا محشورين بين اتجاهين؛ معارضةٌ أيديولوجيةٌ باهتةٌ ومتعاليةٌ وانتهازيةٌ في بعض المواقف ومهزومةٌ سلفاً، ومعارضةٌ غوغائيةٌ شعبويةٌ لا تتقن أيّ مستوىً في العمل السياسيّ.

بوضوحٍ وصراحةٍ أقول إن الخطوة الأولى نحو بناء قوىً سياسيةٍ وطنيةٍ حقيقيةٍ هي إدارة الظهر بشكلٍ نهائيٍّ للقوى القديمة، والقطيعة مع ثقافتها السياسية التي هي جزءٌ أصيلٌ من ثقافة الاستبداد، بل لدى معظمها ركائز الخطاب السياسيّ ذاته للطغمة الحاكمة، وبعضها الآخر بنى سياسته كلها على ركائز ثأريةٍ وانتقاميةٍ مخيفةٍ وغير مطمئنة.

الخطوة الثانية هي الإقرار بأهمية ذهاب الشباب السوريّ في اتجاه السياسة والعمل السياسيّ، والمساهمة في بناء قوىً سياسيةٍ وطنيةٍ، غير أيديولوجيةٍ وغير مذهبيةٍ أو عرقية، قوىً تضع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة أساساً ومنطلقاً، وتحدّد فضاء عملها السياسيّ بحدود سوريا الجغرافية كما هي معرّفةٌ في الأمم المتحدة لا أكثر ولا أقل. وفي أثناء ذلك لا بدّ من الاستفادة من دراسة تجربة القوى السياسية في سوريا ومعرفة نقاط ضعفها وقوتها.

هناك وجهة نظرٍ شائعةٌ تقول إن الوضع الحاليّ غير ملائمٍ للعمل السياسيّ، وأنا ضدّ هذه الرؤية، فالسياسة هي الحياة، وهي مطلوبةٌ في جميع اللحظات، ومـن دونها لا يمكن بناء بوصلةٍ لأيّ عملٍ واقعيٍّ يتعلق بالدول والمجتمعات.

أثبتت الجغرافيا البشرية في سوريا ركاكة شعار «الشعب السوري واحـد». أيضاً إذا ذهبنا بالتفاؤل إلى حضور سوريا كدولة مواطنة ديمقراطية مدنية، كيف هو الشكل الجيوبوليتيكيّ اللازم والمراحل التي يتطلّبها ليتجلّى مفهوم الدولة بعيداً من الانتماءات العرقية والطائفية والأيديولوجيات المتأصّلة في المجتمع؟.. إضافةً إلى ذلك، هل من الممكن أن نتطرّق إلى مفهوم ولادة الدولة الحديثة في ظلّ الشرخ المزمن للتعايش بين أبناء الوطن الواحد؟

الشعب مقولةٌ سياسيةٌ وليست معطىً ناجزاً. فالشعب يُصنع صناعةً، وتقع المهمة الأساسية في صناعته على عاتق الدولة الوطنية أو الدولة العمومية، أو الدولة الحيادية التي ليس لها لونٌ عرقيٌّ أو دينيٌّ أو أيديولوجيّ، دولة جميع المواطنين. وقد ظهر أن الدولة السورية، عبر نصف قرنٍ من سيطرة الطغمة الحاكمة، لم تخلق شعباً سورياً بل مجموعاتٍ سوريةً على أساسٍ عرقيٍّ أو طائفيّ، جمعت بينها بقوّة الأمن والاستبداد لا غير.

لم نكن شعباً بالمعنى السياسيّ، لكن بإمكاننا أن نكون. والمهمة الأساسية والأولى اليوم في هذا الصدد هي بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، الدولة الوحيدة التي يمكن أن ينتمي إليها الجميع ويدافع عنها الجميع. أما هذه الدولة المطلوبة فهي رهنٌ بوجود قوّةٍ أو كتلةٍ سياسيةٍ وطنيةٍ تفرض وجودها على المجتمع الدوليّ وتحظى بإجماعٍ شعبيّ، ومن دونها لن يكون هناك استقرارٌ في سوريا.

نحو اللامركزية مرّةً أخرى

جاد الكريم الجباعي

يبدو لنا، في ضوء ما يحدث في سوريا وغيرها من البلدان التي لم تشهد تحوّلاً ديمقراطياً في بناها الاجتماعية والمعرفية والثقافية والأخلاقية، ولم تعش تجربة الدولة الحديثة التي ينتجها المجتمع شكلاً لوجوده السياسيّ، ولم تـزل السلطة فيها ذات طابع بطركيّ عميق؛ أن المركزية قرينة الاستبداد السياسيّ والدينيّ والذكوريّ، لا تنفكّ عنه ولا ينفكّ عنها. وأن الدولة الديمقراطية، بالمقابل، هي المجتمع الديمقراطيّ، أي مجتمع المواطنات الحرائر والمواطنين الأحرار، وأن حرّية الأفراد والجماعات وحقوقهم المدنية والسياسية المتساوية هي معنى إنسانيتهم ووطنيتهم، أو لا تكون الوطنية سوى رعويةٍ بائسةٍ وقطيعيةٍ بدائيةٍ وهمجية.

ولما كان المجتمع المدنيّ فضاءً من الحرّية فإن علاقته بالدولة، التي هي مملكة القوانين، كما يُفترض، علاقةٌ تناقضية، أي ديالكتيكية، متغيّرة، وفقاً لنموّ المجتمع وتطوّره. فلا يجوز النظر اليوم إلى الدولة، التي لا بدّ منها، في سوريا وغيرها، إلا من زاوية المجتمع المدنيّ، وما ينطوي عليه من تعدّدٍ واختلافٍ يحدّدان طبيعة النظام السياسيّ المنشود، أو لا يكون النظام السياسيّ نظاماً للمجتمع، بل سلطةً عاريةً متسيِّدةً عليه بالعسف والإكراه. فلا يكون تسلطٌ واستبدادٌ إلا في حال غياب الفاعلية الاجتماعية، المعرفية والثقافية والسياسية، أو تغييبها.

لذلك ننظر إلى اللامركزية من زوايا عدّة:

١ - من زاوية استقلال الانتظامات والتنظيمات المجتمعية عن السلطة السياسية استقلالاً مؤسَّساً على استقلال الأفـراد إناثاً وذكـوراً وحرّيتهم؛ فالتنظيمات الاجتماعية الحديثة، كالنوادي والمنتديات والجمعيات والنقابات والأحـزاب السياسية.. هي الهيكل الأساسيّ للمجتمع، والأطـر التي يمارس فيها الأفراد حياتهم النوعية، الاجتماعية والإنسانية، وفقاً لاتجاهاتهم ومصالحهم ومطالبهم وتطلعاتهم، على اعتبار كلٍّ منهنّ أو منهم مشروعَ تحقق ذاتيٍّ أو تمكّنٍ كيانيٍّ لا يمكن إنجازه إلا في أطرٍ اجتماعيةٍ ومجتمعية. والعلاقات المتبادلة التي تنشأ منها هذه الانتظامات والتنظيمات هي التي تؤسّس السلطة، في جميع مستوياتها وحقول ممارستها، ومنها تنبثق السلطة السياسية، التي يُفترض أنها تعبيرٌ عن سيادة الشعب على نفسه، انطلاقاً من سيادة كلّ مواطنةٍ على نفسها وكلّ مواطنٍ على نفسه، وإلاّ فإن المساواة والحرية وتكافؤ الفرص لا تعدو كونها شعاراتٍ فارغة.

٢ من زاويـة التوزيع العادل للسلطة، إذ نعتقد أن العدالة في توزيع الثروة وعوامل الإنتاج وعوائد العمل الاجتماعيّ، وكذلك توزيع الموارد الثقافية والتدفق الحرّ للمعارف والمعلومات.. غير ممكنةٍ إلا بتوزيعٍ عادلٍ للسلطة، وليس من ضمانةٍ لذلكٍ سوى اللامركزية، في إطـار دولـةٍ وطنيةٍ حديثةٍ مستقلةٍ وذات سيادة.

٣ من زاويـة تكافؤ المنظومات الثقافية واللغوية التي تعدّها الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية قوام هوّيتها وعمادها؛ لا يجوز أن تضفي أكثريةٌ إثنيةٌ أو دينيةٌ أو مذهبيةٌ على ثقافتها ولغتها قيمةً معيارية، وتفرضها على الجماعات المختلفة عنها، على اعتبارها «أقليات» أو «كسوراً» لا ترقى أيٌّ منها إلى مصافّ «الكلية العينية»، التي تتمتع بها هذه الأكثرية أو تلك. فإن تكافؤ الثقافات واللغات شرطٌ ضروريٌّ لتطوّرها جميعاً تطوّراً سليماً يجنّب أهلها إما الشعور بالنقص والدونية وإما الشعور بالتفوّق والكمال، وينقّيها مما يلابسها من أوهامٍ ذاتيةٍ وأساطير لم تنتج، على مرّ التاريخ، سوى رؤى ومواقف وسياساتٍ عنصرية. كما أن تكافؤ الثقافات واللغات شرطٌ لازمٌ لكي يصير رهان الحقيقة ونصاب الحقّ اجتماعيين وإنسانيين، فلطالما كان الاستبداد، ولا يزال، يتأسّس على احتكار الحقيقة وامتياز التفرّد في تعيين مبادئ الحقّ والأخلاق.

٤ من زاويـة العدالة التي تبدأ بالاعتراف المتبادل بين الأفـراد والجماعات بالجدارة والاستحقاق، وتكتسب أهميتها النظرية والعملية من تأثيرها العميق في بنية المجتمع الأساسية، أي في المؤسّـسـات، وفي سلوك الأفراد وتشكيل ذواتهم وعلاقاتهم المتبادلة، وارتباطها الوثيق بمبادئ المواطنة، وتتجلى نظرياً وعملياً في كتابة الدستور ومناقشته والاستفتاء عليه في مناخٍ من الحرّية يتمكّن فيه المعترضون عليه من إبـداء اعتراضهم والتعبير عن آرائهم ومطالبهم، دون أن يتعرّضوا للقمع أو الاستبعاد والإقصاء أو التجاهل. فاللامركزية التي تفتح آفاق تقدّم المجتمع وازدهار الحياة الإنسانية هي التي يقرّها الدستور العامّ للبلاد، ويُنظر إليها على أنها قوام الوحدة الوطنية والإرادة السياسية الحرة. ولا يتأتى ذلك إلا بقدرة كلّ فئةٍ من فئات المجتمع على أن تضع نفسها في موقع كلٍّ من الفئات الأخرى، لكي تتفهم مطالبها وتوقعاتها، فتكفّ المطالب والتوقعات المتنافسة عن كونها عقبةً في طريق الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعيّ. ولا تستطيع أيّ فئةٍ أن تفعل ذلك إلا إذا كانت تتمتع بحرّيتها النسبية واستقلالها النسبيّ، وتعترف بجدارة الفئات الأخـرى واستحقاقها، وتطمئنّ إلى اعتراف الفئات الأخرى بجدارتها واستحقاقها.

نشير هنا، على سبيل المثال، إلى موقف كثرة من المثقفين والسياسيين العرب السوريين من مطالب الكورد السوريين، إذ يزن هؤلاء المثقفون والسياسيون المطالب الكوردية بميزان المصالح القومية العربية، بل بميزان الأيديولوجية القومية العربية. ويجاريهم في ذلك، من الجهة المقابلة، مثقفون وسياسيون من الكورد السوريين لا يرون العالم إلا من منظار الأيديولوجية القومية الكوردية. منطق الأيديولوجيات واحد، على الرغم من اختلافها وتخالفها.

العدالة هي جوهر الديمقراطية، لأنها الصيغة الوحيدة التي تؤلف بين الحرية والمساواة، على ما بينهما من تناقض، في تركيبٍ فريدٍ يشبه تركيب الماء من الهيدروجين والأوكسجين، إذا انفصل أيٌّ منهما عن الآخر يصبح الهيدروجين ساماً والأوكسجين حارقاً.

العدالة قاعدةٌ ضروريـةٌ ومبدأٌ أخلاقيّ. وهي، حسب جون رولـز، «الفضيلة الأولى للمؤسّسات الاجتماعية، كما الحقيقة للأنظمة الفكرية»؛ ولكن هذه الفضيلة لا تقوم إلا على اعتبار أن «لكلّ شخص (ذكـراً وأنثى) حرمةً غير قابلةٍ للانتهاك ولا يمكن تجاهلها أو تجاوزها ولو لمصلحة رفاهية المجتمع، أو مقابل مجموعٍ أكبر من المنافع تتمتع بها الأكثرية». المجتمع العادل هو الذي تكون فيه حرّيات المواطنين المتساوين وحقوقهم راسخة؛ لا تخضع للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضلية للمصالح الاجتماعية. و«الـشيء الوحيد الـذي يبيح لنا الخضوع لنظرية خاطئة هو عدم وجود نظرية أفضل؛ وكذلك يمكن احتمال اللاعدالة فقط إذا كان هذا ضرورياً لتجنّب لاعدالة أكبر. الحقيقة والعدالة غير قابلتين للمساومة، لأنهما من أهمّ فضائل النشاط البشريّ».

والعدالة الإجرائية تقوم على عدّة أركانٍ أهمّها:

١ - تفهُّم نوعية تَمَثُّل أو تصوُّر الأخرى والآخر والأخـريـات والآخرين للموضوع المحدّد.

٢- النقاش الـتـواصـليّ الـحـرّ، مـن موقع الاختلاف، الذي لا يزوّدنا بأسبابٍ مختلفة لحالة اللاعدالة في الموضوع المعنيّ فقط، بل يزوّدنا بطرقٍ وأساليب مختلفة لمعالجتها ورفعها، قد لا تكفي أيٌّ منها من دون بقيتها. فليس من المنطقيّ افتراض أن نوعية تمثل الجماعة أو الفئة (س) صحيحةٌ كلياً، ونوعية تمثل الفئة (ص أو ع..) خاطئةٌ كلياً. تلكم هي ميزة الحلول والبدائل المؤسّسة على التعدّد والاختلاف (تعدّد التصوّرات والمنظورات والمـواقـع والـتـخـصـصـات، واخـتـلافـهـا).

٣- توافر المعطيات والمعلومات اللازمة وإمكان التحقق من صحّتها.

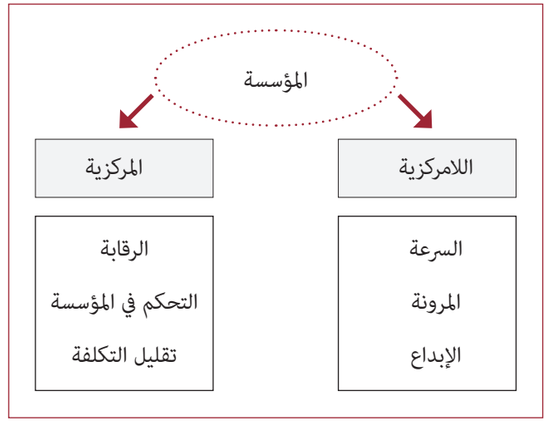

يحتاج العقد الاجتماعيّ، إذاً، إلى أن يضع كلّ فردٍ نفسه في موقع الأخرى أو الآخر، وأن تضع كلّ جماعةٍ نفسها في موقع الأخرى، في أثناء النقاش، لكي يتمكّن وتتمكّن من معرفة نوعية تمثله أو تمثلها لموضوع النقاش، أي أن يعترف وتعترف بحرّية التفكير والتعبير، وأثر الموقع والمنظور أو زاوية النظر في عملية التمثل، فيحتكم الجميع إلى الحسّ المشترك، الذي يعود، في نهاية المطاف، إلى العقل البشريّ برمته، أو إلى ملكات النفس البشرية، التي هي قسمةٌ مشتركةٌ بين الناس، بل لعلها أعدل الأشياء قسمة.

فإن مسلمات الحسّ العام أو التفكير السليم هي أن نفكّر بأنفسنا، لا أن نعيد إنتاج الأفكار الموروثة ونماذج التفكير الموروثة، فلا ندع أسلافنا يفكرون نيابةً عنا ويحكمون في قضايا واقعنا وعصرنا، وألا ندع غيرنا يفعل ذلك أيضاً، مهما اعتقدنا أنه متقدّمٌ علينا، أولاً، وأن نضع أنفسنا في أثناء عملية التفكير مكان أيّ إنسانٍ آخر (أو أيّ جماعةٍ أخرى)، ثانياً، وأن نفكر دوماً بانسجام مع أنفسنا ثالثاً، وهذا يعني التفكير الخالي من الأحكام المسبقة والمنفتح والمنسجم مع نفسه منطقياً وأخلاقياً. وأن نفكر أخيراً بمقتضى الظواهر والوقائع الماثلة والمعطيات والمعلومات المتاحة، ما يمكّن من النظر إلى الموضوع من جوانبه المختلفة.

التعدّد والاختلاف يوجبان أن يكون النظام السياسيّ فدرالياً أو نوعاً من فدراليةٍ جديدة، تعينها الحياة الأخلاقية للشعب وحاضنتها الثقافية، وهذه وتلك مغروزتان في الاختلاف والتعدّد والتنوّع. وللمنافحين عن الدولة نقول: مفهوم النظام السياسيّ غير مفهوم الدولة، لذلك يقال: دولةٌ نظامها السياسيّ ديمقراطيٌّ برلمانيّ، أو ديمقراطيٌّ رئاسيّ، ويمكن أن نقول فدراليّ. الدولة شخصٌ اعتباريٌّ ومفهومٌ مجرّد، لكن النظام السياسيّ تعبيرٌ مباشرٌ وعيانيٌّ عن حياة الشعب، فلا تناقض بين النظام الفدراليّ ووحدة الدولة وقوّتها ومنعتها وسيادتها على إقليمها. النظام الفدراليّ يتعلق بالمؤسّسات والعلاقات المتبادلة فيما بينها، والمؤسّسات هي التي تتعيّن فيها علاقة المواطنات والمواطنين بالدولة. ولا تكون هذه العلاقة صحيحةً ومنتجةً وبيئةً تمكينيةً إلا إذا كانت موسَّطةً بمؤسسات المجتمع المدنيّ وانتظاماته الحرّة وتنظيماته المستقلة، القديمة منها والحديثة. (الذين يتحدثون عن دولةٍ مدنيةٍ تعدّديةٍ إما جهلةٌ وإما ماكرون، وإما جهلةٌ وماكرون معاً وهو الأرجح، بحكم ماضيهم المدرسيّ ووعيهم الأيديولوجيّ، لأن الثقافة التي تولتها سلطة البعث وعمّمتها في المدارس والمعاهد والجامعات و»المنظمات الشعبية» هي ثقافة تجهيل).

الحياة الأخلاقية وحاضنتها الثقافية، التي تتأسّس عليها الرؤية التعددية أو الفدرالية، ولا فرق، تقوم على اعتبار الفرد الإنسانيّ ذكراً أو أنثى هو النموذج الكامل للإنسان، والنموذج الكامل للمواطنة أو المواطن، وأنه يتوافر على إرادةٍ حرّةٍ ومستقلة، أو يمكن أن تكون كذلك، تمكّنه من التشريع لنفسه، بصفته عضواً في المجتمع والدولة، فيكون تشريعه لنفسه قابلاً لأن يكون تشريعاً عاماً أو مبدأً عاماً، وإلا كيف نركن لمن ننتخبهم لكي يشرّعوا لنا؟ ومن ثمّ فإن عضوية الفرد في المجتمع والدولة لا تكون إلا موسَّطةً بعضويته في جماعةٍ إثنيةٍ أو دينيةٍ أو مذهبية، أو في نقابةٍ أو حزبٍ سياسيٍّ أو جماعة ضغطٍ أو تنظيمٍ مدنيٍّ لا يحقّ لأحد أن ينتزعه منها. هذه التوسّطات مرجعياتٌ ثقافيةٌ وأخلاقيةٌ مختلفة، ليس لأيٍّ منها أن تفرض أفكارها وتصوّراتها ومبادئها وقيمها على غيرها إلا بالعسف والإكراه، اللذين يحملان جرثومة العنف والنزاعات. ما يعني حقّ كلّ جماعةٍ أن تشرّع لنفسها، وتمتثل، في الوقت ذاته، للتشريع العام. والتشريع العامّ هو ما يشترك فيه جميع الأفراد والجماعات، على اختلافهم واختلافها، ويعبّر عنه الدستور. وكلما كان هذا التشريع العام أدنى إلى القيم الإنسانية العامة كان أكثر تعبيراً عن الأفراد المختلفين والجماعات المختلفة، لذلك اعتبرنا الإنسية أو الإنسانية أساس الوطنية ورافعتها. فمن لا يستطيع الاعتراف بتساوي الأفراد إنياتاً وذكوراً في الكرامة الإنسانية، بحكم ثقافته وتنشئته، لا يمكنه الاعتراف بتساويهم في الحقوق المدنية والسياسية. نحن نتفهّم ذلك، ولا نرفض الأفراد بسبب ثقافتهم العنصرية، بل نرفض هذه الثقافة. لذلك نرى في التعدّدية وسيلةً لحلّ المشكلات بالطرق السلمية، واثقين بأنها تفضي إلى وحدةٍ هي وحدة الاختلاف وهوية الاختلاف.

عن الديمقراطية واحتمالاتها في سوريا

طارق عزيزة

بعد انزلاق الثورة السورية في فوضى السلاح، واستباحتها من قوى التطرّف، ودخول المعارضات السورية، السياسية منها والمسلحة، في بازار التجاذبات الإقليمية والدولية، ثمّ تحوّل الثورة إلى ضربٍ من الحرب الأهلية بفعل تلك العناصر جميعاً، مشفوعةً بالعلّة الأولى؛ وحشيّة نظام الكارثة المستمرّة وتعنّته؛ كانت قضية الثورة السورية الأساس، ممثلةً في إسقاط الاستبداد بهدف إقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ، تنأى أكثر فأكثر.

غير أنّه مهما يكن من قتامة المشهد السوريّ، وبعيداً عن الإفراط في التفاؤل، نرى وجود معطياتٍ واقعيةٍ نعتقد أنه ربما تسهم في التهيئة لتحوّلٍ ديمقراطيٍّ قد يجد سبيله إلى التحقّق في سوريا الجديدة. فكما أنّ هناك عوامل معيقةً للديمقراطية نظراً لما تنطوي عليه من تعارضٍ مقيمٍ معها، ثمّة عوامل أخرى مؤهّبةٌ تسهم، في حدّ ذاتها، في تحفيز التحوّل الديمقراطيّ ودعمه. وثالثة بينهما نسمّيها عوامل مختلطة، بمعنى أنّها بقدر ما هي حجر عثرةٍ أمامه نتيجة ما قد ينجم عنها من مشكلات، فإنّ تجاوز مشكلاتها نفسها يجعل من الخيار الديمقراطيّ ضرورةً ملحّة.

أهمّ العوامل المعيقة لبناء حكمٍ ديمقراطيٍّ هذه التركة الثقيلة من النظام الشموليّ وبنية الدولة التسلّطية، التي حكمت سوريا على امتداد أكثر من نصف قرنٍ من حكم الحزب الواحد، وسطوة الأجهزة الأمنية. يتجلّى هذا العائق، بصورة أساسيّة، في ما نجم عن النظام الشموليّ، وآليات عمله، مجسَّدةً ببنية الدولة التسلّطية، من إفراغ «المؤسّسات الديمقراطيّة» من مضمونها، وجعلها لا أكثر من هياكل شكليّةٍ فارغة. إذ ينبغي التمييز بين «المؤسّسات الديمقراطية» والسلوك الديمقراطيّ، لأنّ وجود «المؤسّسات الديمقراطية» الشكليّ (دستور، برلمان، انتخابات، أحزاب...) لا معنى له في غياب فاعليّتها، إذ تغدو مجرّد وسائل لممارسة السلطة والاستئثار بها. ولعلّ الأثر الأكبر والأهمّ، والذي يعدّ من أبرز مميّزات الحكم الكلياني (الشموليّ)، كان إلغاء المجتمع المدنيّ، وإخضاع كافة أشكال التعبير والتنظيم لسيطرة الدولة وإشراف الحزب (والأمن) الذي يدير شؤون الدولة. وفي وقتٍ يُنظر فيه إلى التمييز بين المجتمع السياسيّ والمجتمع المدنيّ بوصفه من أبرز سمات الديمقراطية، فإنّ الشروع بالتحوّل الديمقراطيّ يقتضي حكماً تفكيك النظام الشموليّ، وتنشيط المجتمع المدنيّ، من خلال تأسيس هيئاته، من كلّ الأنواع، كجمعياتٍ مستقلة تنظيمياً عن الدولة. وبهذه الوسيلة فقط يمكن تقييد سلطة الدولة، والتعبير الواضح عن الرأي العامّ من القاعدة بدلاً من تسييره من القمة.

عاملٌ معيقٌ آخر للديمقراطية لا يقلّ عن سابقه أهميةً، نجده في سيطرة الإسلام السياسيّ على الثورة وسعيه الحثيث إلى وسمها بأيديولوجيته، وما تلاه من صعود «السلفية الجهادية». ذلك أنّ تيارات «الإسلام السياسيّ» عموماً تقع في تضادٍّ مع القيم والثقافة الديمقراطية. إذ يتحفّظ الإسلاميون على الديمقراطية كمشروعٍ سياسيٍّ متكاملٍ، لكن درجات هذا التحفّظ تختلف.

وفي أحسن الأحوال تُختزل الديمقراطية عندهم إلى صناديق الاقتراع. أي أنّه رغم ترديد بعضهم للشعارات الديمقراطيّة، ومحاولات التأسيس الفكريّ السياسيّ باستخدام عباراتٍ تنتمي إلى المشروع الديمقراطيّ، غير أنّهم يركّبون عليه تفاصيل التنظير الإسلاميّ الذي يتعارض مع مبدأ المساواة، ركن الديمقراطيّة الأساسيّ، سواء في مستوى المساواة بين الجنسين، أو على صعيد المساواة بين المسلم وغير المسلم. وفي حين أنّ الغاية الأساسية للنظام السياسيّ في الدولة الديمقراطية إيجاد الآليات التي تحقق توافق المواطنين على طريقة الحكم من حيث اتخاذ القرار والمحاسبة والتداول السلميّ على السلطة، وتضمن -بكلّ تأكيد- حرّية الاعتقاد، فإنّ الهدف الأسمى للدولة في الأدبيات الإسلامية هو «إتمام العبودية لله سبحانه على مستوى الدولة بعد أن تحققت على مستوى الفرد»،

والوسيلة لضمان هذا الهدف هي «تحكيم الشريعة ونشر أحكام الإسلام»، أي أن تصطبغ الدولة بالصبغة الإسلامية. أمّا التيار السلفيّ الجهاديّ فيرفض أيّ نوع من المشاركة في العملية الديمقراطية، لأنّ المشاركة إقرارٌ بشرعية العمل الديمقراطيّ، ومن ثمّ إقرارٌ بحكم كافرٍ وتعاونٌ على الكفر والعدوان.

وعليه، فمن المحال تصوّر إمكانيّةٍ للتحول الديمقراطيّ لو سيطرت هذه التيارات على المشهد السياسيّ وتحكّمت بمآلاته.

في المقابل فإنّ من بين العوامل المؤهّبة لبناء سوريا ديمقراطيةٍ بعضُ الإرث الديمقراطيّ الغابر للبلاد. فقد شهدت خمسينات القرن الماضي تجربةً سوريةً رائدةً في الحياة الديمقراطية، غير أنّ الوحدة مع مصر قطعت سيرورة تطوّرها الطبيعي. ويمثّل ذلك الإرث الديمقراطيّ -على قصر أمده- قاعدةً يمكن التأسيس عليها واستعادة التجربة، نظراً لملاءمتها الواقع السوريّ بتنوعّه وثقافته.

كما تبدو إمكانية تأسيس حياةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ ممكنةً مع ظهور إرهاصاتٍ وبوادر مجتمعٍ مدنيٍّ أفرزته الثورة. فقد شهدت مرحلةُ الحراك الشعبيّ، في طور الثورة السلميّ، ولادات محاولاتٍ ملفتة لتفعيل المجتمع المدنيّ، من خلال عودةً الناس إلى الشأن العام، وانتظامهم في تجمعاتٍ مدنيةٍ وسياسيّةٍ وتخصصيّةٍ، استمرّ كثيرٌ منها إلى اليوم رغم الحرب، وهذا أيضاً عاملٌ مساعدٌ في بناء الديمقراطية.

تتأتّى أهمية هذا الجانب من أنّ أوّل تصدّعٍ فعليٍّ في درع السيادة الكليانية في الأنظمة الشموليّة يظهر ما أن تبدأ بوادر التعبير غير الرسميّ والتنظيم المستقلّ. ينطبق هذا على

النظام الساقط كما على أيّ وريثٍ شموليٍّ محتملٍ له. وهناك محاولاتٌ بالفعل لبلورة تياراتٍ مدنيةٍ تقاوم ابتلاع الإسلام السياسيّ (ذي المشروع الشموليّ) للثورة. فرغم نجاح التيارات الإسلاميّة والسلفيّة في إعادة صياغة رؤى وسلوك قطاعاتٍ من المواطنين، وخاصّةً وسط الشباب في مناطق سيطرتها، ثمة أيضاً أصواتٌ ديمقراطيةٌ وعلمانيّةٌ تعمل في اتجاه آخر لصوغ وعيٍ يعتمد قيم التعددية والانفتاح على أفكارٍ العصر بدلاً من الانكفاء على موروث الماضي، قيماً ترفض أن تكون حرية العمل والمشاركة على كلّ الأصعدة مرهونةً بأيّ تمييزٍ يقوم على الدين أو الجنس.

إلى ذلك، تلعب ثورة الاتصالات دوراً في تعزيز ثقافة الحوار.

فالتواصل وتبادل الآراء الذي أوجدته ثورة الاتصالات، وأفاد منه السوريون بشكلٍ أكبر بعد الثورة، يُسهم في خلق بيئة تواصلٍ وحوارٍ وتبادلٍ للآراء في العالم الافتراضيّ كما في الواقع، خاصّةً بين فئات الشباب، إضافةً إلى انتشار ظاهرة «صحافة المواطن». وإن لهكذا أمورٍ عميق الأثر في إعادة الناس إلى الاهتمام بالتعبير عن آرائهم، وبالتالي استعادة دور «الرأي العام» في التأثير في السياسات. هذا يفسح في المجال أمام تعلّم ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر؛ وهذه ثقافةٌ ديمقراطية.

أما العوامل التي نصِفُها بالمختلطة فأبرزها تركيبة المجتمع السوريّ القومية والدينية والطائفية، وما شهدته الحرب من تهتّك النسيج الوطنيّ والاقتتال على خلفية الهويات الجزئية تلك. فالانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية تعمل ضدّ التصرّف العقلانيّ للمواطن، وتحرمه من ممارسة حرّيته الفردية، وتقف عقبةً في وجه نموّ القيم والمثل الديمقراطية. وبما أنّ حظوظ التحوّل الديمقراطيّ تزداد داخل مجتمعٍ ما بازدياد درجة اندماجه، فإنّ تحرّر الأفراد من الروابط والعلاقات الطبيعيّة ما قبل الوطنية، كالعشائرية والعرقية والمذهبية والطائفية، واندماجهم في فضاءٍ وطنيٍّ مشترك، هو المقدّمة الأولى للدولة الوطنية (دولة الحقّ والقانون المعبّرة عن الكلية الاجتماعية والقائمة على مبدأ المواطنة)، وضمانة تحوّلها إلى دولةٍ ديمقراطية. فالدولة لا تقوم على بنىً قبليةٍ وعشائريةٍ ومذهبيةٍ وإثنيةٍ متحاجزةٍ ومتنابذة. وإنها تأخذ في التشكّل مع انحلال مبدأ العصبية العرقية أو الدينية أو المذهبية، وانطلاق سيرورة الاندماج الوطنيّ.

وبقدر ما يبدو التنوّع المجتمعيّ عامل كبحٍ للمشروع الديمقراطيّ، نظراً لما قد تحمله «الجماعات» المختلفة من مصالح متباينة، فهو، في الوقت عينه، عامل دفع، لأن الصيغة الديمقراطيّة هي الصيغة المثلى لضمان حقوق الجميع، فلا يكون فضلٌ لهذه «الجماعة» أو تلك عن غيرها. وإنّ مفهوم «التعايش»، الذي يمتدحه منظّرو الطوائف، لا يختلف واقعيّاً عن مبدأ الغلبة والقهر الذي تعيّنه نسبة القوى بين المذاهب والطوائف والعشائر والعرقيات. ونسبة القوى حصيلةٌ مركّبةٌ من عناصر محليةٍ وأخرى إقليميةٍ ودولية، ينجم عنها عقد غلبةٍ وإذعانٍ و«استقرارٌ سياسيٌّ» مؤقّتٌ وملغّم، تنفجر أوهامه عند أوّل سانحة، كما برهنت على ذلك، ولا تزال تبرهن، «الصيغة اللبنانية» التي قامت على ميثاق ١٩٤٣ الما بين طوائفي، و«الصيغة العراقية» التي تتشكل في لهيب حربٍ طائفية. وإنّ تجاوز هذه الحال مشروطٌ بالخيار الديمقراطيّ.

عدسة: جودي الحمصية - حي الوعر / حمص

عدسة: انس الخولي - ريف دمشق / الغوطة الشرقية

عدسة: دليل سليمان - مخيم مشتى النور / كوباني

عدسة: روان عكيد - الحسكة / القامشلي

حقول الرّميلان تُدار بخبراتٍ كُرديّة
وآبارٌ نفطيّةٌ ما تزال تحت إشرافِ شركاتٍ أجنبيّة

فريد إدوار

في الخامس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أزالت قوّات (الأسايش-الأمن الداخلي) التابعة للمناطق الكُردية شمالي شرقي سوريا، أو ما يطلق عليها الأكراد مناطق الإدارة الذّاتيّة، مئات المصافي الخاصّة بتكرير النّفط بطريقةٍ بدائية (الحرّاقات) جنوبي (تربه سبيه- القحطانية وجل آغا- الجوادية) لتسبّبها في تلوّث البيئة وانتشار الأمراض.

«خلال سيطرة المجموعات المُسلّحة على عددٍ من آبار النّفط عام ٢٠١٢ توزّعت مصافٍ أهليةٌ بدائيةٌ (حرّاقات) جنوبي (رميلان وتربه سبيه وجل آغا)، تمّت فيها معالجة النّفط الخام عن طريق إحراقه ضمن أحواضٍ معدنيّةٍ لتصل إلى درجة حرارةٍ عاليةٍ كافيةٍ لاستخراج مواد البنزين والمازوت والكاز، لكنها تسبّبت في تلوث البيئة» حسب ما يؤكّد المهندس «سليمان خلف»، رئيس هيئة الطاقة في مقاطعة الجزيرة، خلال حديثٍ خاصٍّ لـ(صوَر).

غير أن عمل تلك (الحرّاقات) سرعان ما توقّف بعد سيطرة حكومة الإدارة الذّاتيّة على حقول مديريّة الحسكة (الرّميلان) وإصدار هيئتي الطاقة والبيئة قراراً بإلغاء المصافي البدائيّة التي تعمل على إحراق الفيول واستبدال التيار الكهربائيّ بها، واستبعاد مكان عملها إلى مسافةٍ بعيدةٍ خارج المناطق المأهولة لإنهاء مشكلة التّلوّث البيئيّ.

١٢ دولاراً فقط ثمن برميلٍ واحدٍ من النّفط

يحصل مالكو (الحرّاقات) على النّفط المعالج الخالي من الماء والغاز من مصافٍ قريبةٍ من آبار البترول التي تُديرها هيئة الطّاقة بسعر /١٢/ دولاراً للبرميل الواحد، فيما تُباع مشتقات النّفط الناتج عن عملية التّصفية بسعرٍ زهيدٍ قياساً إلى باقي المحافظات السوريّة، حسب «خلف».

بعد توقّف ضخ النّفط من حقول الحسكة إلى مصافي حمص وبانياس بشكلٍ نهائيٍّ منذ ٢٠١٢، نتيجة عمليات تخريبٍ طالت الخط الواصل بين محطة «تل عدس» وتلك المصافي على يد مجموعاتٍ مسلحة، تعرّضت مناطق محافظة الحسكة أو الإدارة الذّاتيّة لأزمة وقودٍ وغاز، اضطرّت حكومة الإدارة على أثرها إلى إنشاء مصافٍ بدائيةٍ يصل عددها إلى /٢٠/ مصفاةً لتأمين مادتي البنزين والمازوت لأبناء المقاطعة دون بيعها خارج حدود مناطق الإدارة الذّاتيّة.

الإدارة الذّاتيّة تجني شهرياً /١٠/ مليون دولار من بيع النّفط.. وهيئة الطّاقة تنفي..!!

نشرت مواقع إخباريةٌ مؤخّراً تقريراً مُفصّلاً عن صفقاتٍ نفطيةٍ ضخمة تتمّ برعاية حكومة الإدارة الذّاتيّة التي تحصل على مبلغٍ يتجاوز /١٠/ مليون دولار شهرياً جرّاء بيع النّفط الخام من الحقول التي تُسيطر عليها، بواسطة أنابيب تمتدّ من «رميلان» إلى مصفاة «عليوكا» في منطقة «زمار» بإقليم كُردستان، ومنها إلى «فيشخابور» ثم إلى ميناء «جيهان» التركيّ.

غير أن مصادر سوريةً رسميةً أكّدت، في وقتٍ سابق، أن عمليات بيع البترول إلى الخارج توقّفت نهائياً بعد توقّف الإنتاج منذ سيطرة وحدات حماية الشعب على حقول (الرّميلان) في آذار/مارس ٢٠١٣، حين هدّد وزير الإعلام السوريّ بأن دمشق ستُنفّذ غاراتٍ جويّةً إذا تمّ بيع النّفط دون علمها.

الأمر ذاته يؤكّده رئيس هيئة الطاقة «سليمان خلف» في تصريحٍ لـ(صوَر)، عندما أشار إلى أحد بنود ميثاق العقد الاجتماعيّ الخاصّ بمقاطعة الجزيرة، الذي يعتبر النّفط والغاز ثروةً وطنيةً سوريةً ملكاً لكلّ السّوريين، وليس لسكان مقاطعة الجزيرة وحدهم.

واعتماداً على ذلك يقول «خلف»: «إن أيّ عملية بيع نفطٍ من جانب الإدارة الذّاتيّة إلى خارج حدود المقاطعة، سواء إلى إقليم كردستان أو تركيا، لن تتمّ إلا بموافقةٍ دوليةٍ وموافقة السّلطات في العاصمة دمشق». لكنه لم يُخفِ وجود اتفاقٍ مُسبقٍ بين وحدات حماية الشعب ومديرية النّفط بالحسكة، التابعة لوزارة النّفط السورية، حول حماية تلك الآبار، مع اقتراب خطر المجموعات المسلحة بعد سيطرتها على بلدة «تل كوجر» و«تل حميس» وريفيهما ربيع ٢٠١٣.

إنتاج النّفط من /١٦٥/ ألف برميلٍ يومياً إلى /١٥/ ألفاً فقط بعد ٢٠١١

«بدأ حفر أول بئرٍ نفطيٍّ في محافظة الحسكة سنة ١٩٥٨ في حقل (كراتشوك). وتوالت عمليات الحفر حتى نهاية ٢٠١١، حين بلغ عدد الآبار /١٨٣٩/ بئراً، منها /١٤٦٤/ بئراً منتجاً، أما الآبار المتبقية فهي جافةٌ تعاني من مشاكل فنيةٍ واستعصاءات»، يقول «خلف».

تزايد إنتاج النّفط في تلك الآبار، منذ حفرها وحتى عام ٢٠١١، بشكلٍ طرديٍّ، حتى بلغ الإنتاج الأعظميّ لحقول الحسكة /١٦٥/ ألف برميلٍ يومياً آنذاك. وانخفض إنتاجها فيما بعد حتى صار /١٥/ ألف برميلٍ يومياً بشكلٍ وسطيٍّ حسب إحصائية شهر آب/أغسطس الماضي.

تضمّ حقول مديرية الحسكة /١٢/ حقلاً هي (حقل رميلان؛ حقل سازابا؛ السويدية؛ كراتشوك؛ عليان؛ عودة؛ حقل دجلة؛ حمزة؛ ليلان؛ بدران؛ بعشوق؛ حقل شامو). وكان إنتاجها يتجمّع في محطة (تل عدس) ومنها يتمّ ضخ النّفط والغاز إلى مصفاتي حمص وبانياس قبل عام ٢٠١١.

الإدارة الذّاتيّة تُعيد تشغيل ٢٠٠ بئرٍ وتؤمّن /٥٠٠٠/ أسطوانة غازٍ يومياً

بعد تسلّم حكومة مقاطعة الجزيرة إدارة حقول الحسكة بدأ العمل على تشغيل مجموعة آبارٍ للاستفادة من الغاز المرافق. في البداية تمّ اختيار نحو /١٠٠/ بئرٍ ذات مُعاملٍ غازيٍّ مرتفع، وبفضلها تمّ، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، تشغيل معمل الغاز الموجود في «السويدية»، وتأمين مادة الغاز بنسبةٍ منخفضة.

لكن، بعد دراساتٍ عديدة، تمّ تشغيل /١٠٠/ بئرٍ آخر ليصير عددها /٢٠٠/ بئرٍ في عام ٢٠١٥، وبلغ إنتاج معمل الغاز وسطياً /٥٠٠٠/ أسطوانةٍ يومياً قابلةً للزيادة حسب حاجة سكان مناطق الإدارة الذّاتيّة.

كان عدد موظفي مديرية الحقول في الحسكة قبل ٢٠١١ في حدود /٥٤٠٠/ موظفٍ، بين مهندسين وعمالٍ وفنيين وسائقين ووظائف أخرى. لكن، مع التوتر الأمنيّ في المنطقة، ترك معظم العاملين وظائفهم وعادوا إلى مناطقهم ومدنهم في حمص واللاذقية وطرطوس وباقي المدن، ولم يبقَ الآن سوى /٣٠٠٠/ موظفٍ يقبضون رواتبهم الشهرية من الحكومة السورية.

تاريخ بدء البحث عن النّفط في حقول الرّميلان

تُشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن عمليات التنقيب عن البترول في «الرّميلان» بدأت من جانب شركة نفطٍ عراقيةٍ عام ١٩٣٤، إبان الانتداب الفرنسيّ على سوريا، باشرت حينها عملها في التنقيب ضمن مساحة قدرها ٣٧٠٠ كم٢، ثم تمّت مضاعفة المساحة عام ١٩٣٦، قبل أن تتوقّف أعمال الحفر عام ١٩٤١ بسبب الحرب العالمية الثانية.

استؤنفت عمليات التنقيب والبحث مُجدّداً عام ١٩٤٧ حتى نهاية ١٩٥١، بعد أن ادّعت الشركة العراقية عدم العثور على النّفط وتنازلت عن كامل منطقتها. ومع بداية عام ١٩٥٥ بدأت شركة أميركيةٌ تُدعى «نجيب منهل» عمليات البحث والتنقيب عن النّفط التّجاريّ ضمن مساحةٍ كليّةٍ بحدود ٨٤٠٠ كم٢.

وفي عام ١٩٥٨ تمّ اكتشاف النّفط لأوّل مرّة في بئرٍ بمنطقة «كراتشوك». وبعدها أُنهيت أعمال تلك الشركة وتمّ منح الامتياز لشركةٍ ألمانيّة عُرفت باسم «كونكورديا» ضمن مساحة ١٤٠٠ كم٢، واكتُشف النّفط حينها في

حقل «السويدية» عام ١٩٥٩.
استمرّت عمليات التنقيب لغاية عام ١٩٦٢، قبل أن تأتي الشركات الروسية لإتمام عمليات البحث والتنقيب بموجب اتفاقيةٍ بين سورية والاتحاد السوفييتيّ سابقاً. وبموجب المرسوم التشريعيّ رقم /١٣٣/ لعام ١٩٦٤ تأسّست الشركة السورية للنفط التي ضمّت عدّة مديرياتٍ من أهمّها مديرية حقول الحسكة (الرّميلان) التي بدأت باستكمال عمليات التنقيب بنفسها.

تستهلك مقاطعة الجزيرة يومياً ٧٠٠ ألف ليتر مازوتٍ و١٠٠ ألف ليتر بنزين

تسهم المصافي البدائية التي تتبع لهيئة الطاقة في مقاطعة الجزيرة، وعددها /٢٠/ مصفاةً، في تأمين حاجة السكان المحليين إلى المحروقات بنسبة ٨٠٪، أما نسبة ٢٠٪ المُتبقّية فتؤمّنها الحرّاقات الأهلية، والتي قدّرها «سليمان خلف» رئيس الهيئة بـ/٣٠٠/ ألف ليترٍ يومياً من مادة المازوت عام ٢٠١٤.
لكن تلك الكمية تزايدت حسب «خلف»، بعد تحرير مناطق «تل حميس» و«تل كوجر» وريفيهما وسعي الإدارة الذّاتيّة لتأمين حاجتها من المحروقات، لترتفع إلى ما بين ٦٠٠-٧٠٠ ألف ليتر مازوتٍ يومياً، ونحو /١٠٠/ ألف ليترٍ من مادة البنزين.

حقل «دجلة» في «تل علو» تابعٌ لشركاتٍ أجنبيةٍ وفق عقدٍ مع وزارة النّفط السورية، والصناديد لا يُـديـرون أيّ بـئرٍ نفطيٍّ في المقاطعة

مع إعلان الإدارة الذّاتيّة عام ٢٠١٣، وتنصيب الشيخ «حميدي دهام الهادي» حاكماً مُشتركاً لمقاطعة الجزيرة، تناقلت أوساطٌ سياسيةٌ كُرديةٌ مُعارضةٌ لإنشاء مقاطعاتٍ على حساب المشروع الكُرديّ، معلوماتٍ تُشير إلى وجود مجموعة آبـارٍ نفطيةٍ تحت إدارة جيش الصناديد التابع للشيخ الحاكم وتتحكّم في عائدات بيعها.
غـير أن رئـيـس هيئة الطاقة نفى تلك المعلومات، وأكّد لـ(صوَر) عدم وجود أيّ آبارٍ وحقول نفطٍ تحت سيطرة قوّاتٍ عسكريةٍ، باستثناء وحدات الحماية الشعبية.
وحسب «خلف» فإن الآبار الموجودة ضمن حقل (دجلة) القريب من قرية «تل علو»، مسقط رأس «حميدي الهادي»، هي آبارٌ مغلقةٌ تماماً، وعددها /٢٧/ بئراً، تابعة لشركةٍ أجنبيةٍ تدعى (غولف سانتس) حصلت على عقدٍ من وزارة النّفط السورية لاستخراج النّفط. ومع بدء الأزمـة السورية غادرت الشركة الحقل مع بقاء العقد ساري المفعول حتى الآن، وعـدم جـواز الـتّـصرّف به من جانب أيّ أحدٍ أو جهة، تحت طائلة الملاحقة القضائية الدوليّة.
ومع سيطرة المجموعات المسلحة على مناطق قريبةٍ من حقول مديرية الحسكة أقدمت على فتح /٤/ آبارٍ تابعة للشركة الأجنبية، وباعت كمياتٍ من النّفط، وأحرقت فيما بعد بئرين. لكن، بعد طردها على يد وحدات حماية الشعب، تمّ إغلاق تلك الآبار مُجدّداً ومنع أيّ شخصٍ من الاقتراب منها.
فيما يبقى أملُ السّكان القاطنين ضمن أراضي الإدارة الذاتية (من أكرادٍ وعربٍ ومسيحيين) الحصولَ على حصّتهم العادلةً من ثروات وطنهم التي حُرموا منها خلال عقودٍ مضت، بعد أن كانت السّلطات السّورية تدّعي طوال تلك الفترة أن النفط في أيدٍ أمينة.

حكومة النظام تسجّل الخسائر المادية وتتجاهل البشرية

الحلقي: خسائر الاقتصاد السوريّ مُفزِعةٌ وقيمتها ١٠ تريليونات ليرة

خبراء ونقابيون: تناقض أرقام الخسائر تفوح منه رائحة الفساد

نضال يوسف

لا يوجد رقمٌ دقيقٌ يبيّن مقدار خسائر الاقتصاد السوريّ. وثمة فرقٌ جوهريٌّ قبل سؤال أيّ مسؤولٍ عن هذه الخسائر وبعده، فعدّادها يدور بسرعةٍ رهيبة، وعجلة الدمار تفوق التصوّر بحركتها الهائلة. وبالمسطرة ذاتها نقيس الخسائر البشرية، وتلك الأجساد المقطّعة، أو التي فقدت جزءاً منها، فالكارثة الحقيقية ليست كما تزعم حكومة النظام بتنامي الخسائر، إنما بالفاتورة البشرية. هما فاتورتان: بشرية ومالية، وما بينهما تكمن التفاصيل المخيفة. ومع تجاهل الأولى، يصف رئيس حكومة النظام وائل الحلقي خسائر الاقتصاد السوريّ بـ«الرقم المفزع».

الواقع الطارىء

يحاول الحلقي، متعمّداً، أن يرسم صورةً أقرب إلى الواقع في ما يتعلق بالشأن الاقتصاديّ، ويضع حـدوداً فاصلةً لحجم الكارثة التي حلت بالاقتصاد السوريّ، ليعكس جهود حكومته بهدف تحسين هذا الواقع، وصياغة ما تمكن تسميته الواقع الطارىء.

إلا أن كلّ هذه المحاولات الفاشلة تصطدم بموقف رئيس الحكومة غير الدقيق من مؤشرات الاقتصاد، وأرقام الخسائر المهولة التي مني بها الاقتصاد السوريّ في خضمّ حربٍ طاحنةٍ بكلّ معانيها، قاتلةٍ في جوهرها، مدمرةٍ في حصيلتها النهائيّة. وفي لقائه مع الإعلاميين، في أيلول الماضي، أُرغِم الحلقي، تحت ضغط سيل الأسئلة التي عبّرت عن سخط الشارع أولاً قبل الإعلاميين من أداء الحكومة، وفشلها في إدارة الملفات الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بالشأن المعيشيّ؛ أُرغم على قول ما لم يعتد قوله، ويحاول مع أفراد فريقه التنصّل منه. في ذلك اللقاء الأوّل من نوعه قال الحلقي: «إن خسائر الاقتصاد السوريّ جرّاء الحرب تصل إلى ١٠ تريليونات ليرة، بالكلفة الدفترية والتأشيرية». وذلك في معرض مناقشته لفكرة أنه لا يمكن نشر كلّ شيءٍ كي لا يصاب المواطن بالإحباط. طالباً من الإعلاميين العمل على رفع التفاؤل لدى الناس، بينما هذه الأرقام غير المعلنة تثير الإحباط وتفقد الثقة والأمل. مؤكّداً أن «حجم الأضرار في البنى التحتية والاقتصادية والإنتاجية كبير، والإحصاءات والأرقام مستمرّةٌ وتتطوّر كلّ أسبوعٍ وشهرياً».

خريطة الدمار

وفي تعليقٍ على هذا الرقم يرى الخبير الاقتصاديّ إبراهيم السيد أحمد أنه قد يكون قريباً إلى الدقة والصحة بشكلٍ عام. فما تعرّض له الاقتصاد السوريّ خلال هذه السنوات يفوق التصوّر بالنسبة

إلى بلدٍ نام، واقتصاده أساساً متخلف، وخارج منظومات الاقتصاد العالمية. ويتابع: مشكلات الاقتصاد السوريّ الحالية هي ذاتها قبل الأزمة، ولم تختلف في جوهرها. مؤكّداً أن «خريطة الدمار» حلت مكان خريطة المنشآت الحيوية والصناعية والبنى التحتية التي كانت موجودة، ما يرتب على هذا الاقتصاد تحدياتٍ إضافية، ليس من الصعوبة التكهن بها، لكنها صادمةٌ لجهة غياب آفاق الحلّ السياسيّ الذي من المفترض، في حال البدء به، أن يسهم في وقف نزيف الخسائر، والفاتورة الباهظة للحرب، والبدء بالتفكير جدياً بإحصاء ما دمرته. وكانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) قدّرت، في تقريرٍ لها منتصف العام الماضي، خسائر الاقتصاد السوريّ بـ١٣٩,٧ مليار دولار، حصّة القطاع الخاصّ منها ٦٩٪، مقابل ٣١٪ للقطاع العام، وتدمير ٢ مليون مسكن، منها ٣١٥ ألفاً تدميراً كلياً، من أصل ٣,٦ ملايين مسكنٍ في سورية، وفقاً للمكتب المركزيّ للإحصاء، عام ٢٠٠٤.

الثروة المهدورة

يرى عضو مكتبٍ تنفيذيٍّ في الاتحاد العامّ لنقابات العمال، فضّل عدم ذكر اسمه، أن «حكومة الحلقي فشلت في حماية المنشآت الإنتاجية»، ولم تتمكن من وضع خططٍ سريعة تضمن عدم تدمير المنشآت التي هي أساساً ملكٌ للشعب السوريّ، وبنيت بعرقه ومن ثروته المهدورة، ولا علاقة لها بأيّ تفصيلٍ آخر.

ويؤكّد في حديثه لمجلة (صوَر) أن الاتحاد نبّه الحكومة غير مرّة إلى المحافظة على المنشآت الإنتاجية، دون جدوى. بل ضربت الحكومة بكلّ هذه المطالب المشروعة عرض الحائط، لكنها وقعت في شرّ أعمالها عندما وجدت نفسها بلا منشآتٍ تقدّم السلع والمنتجات، فاتجهت إلى الاستيراد من دولٍ داعمةٍ، كإيران وروسيا والصين.

ويشير عضو المكتب إلى «حجم الفساد الكبير» الذي يرافق الضبوط الرسمية التي تحصي وتقدّر المنشآت العامة المدمّرة، منتقداً بشدّة التراخي الحكوميّ في هذا المجال. إذ سُجّلت خسائر، وحُرقت منشآتٌ، للتغطية على فسادٍ معروفٍ للجميع. ويضرب مثالاً شركة بردى. ورداً على سؤال (صوَر) حول الخسائر التي مني بها الاقتصاد السوريّ قال عضو المكتب: الأرقام فلكية. نحن نتحدث عن عشرات التريليونات من الليرات، وليس بضعة تريليونات.

مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب دمرت وسرقت آلاتها، ولم يبق منها إلا الشيء اليسير، وكذا الأمر بالنسبة إلى مدينة دير الزور الصناعية، وغيرها من المنشآت المتفرّقة بمناطق البلاد. ويضيف: ماذا تبقى من بنى تحتية؟ سورية التي كانت تنعم بشبكة طرقٍ جيدة، وشبكات صرفٍ صحيٍّ ومياه شرب، لم تعد موجودة. هناك أحياءٌ ومدنٌ بكاملها سوّيت بالأرض. هذه خسائر مهولةٌ لا تكفي تريليونات الليرات السورية لإعادتها، بل تحتاج إلى تريليونات الدولارات لبنائها من جديد.

خسائر كلّ ثانية

يكشف الخبير السيد أحمد عن موقفٍ يعبّر عن جهل الفريق الاقتصاديّ في إدارة اقتصاد الحرب بقوله: هذا الفريق غايته إحصاء الخسائر فقط، والتدليل على حجم المخاطر، ليبرّر لنفسه مدى تعقيد الأزمة الاقتصادية بالدرجة الأولى، فضلاً عن فشله الذريع في إدارة الملفات الاقتصادية. ويتابع:

لا تصدمنا الأرقام المهولة وتضخّمها، فنحن في حرب. والنتيجة لهذه المقدّمة -أي الحرب المفتوحة على كلّ الجبهات- هي الدمار وتسجيل الخسائر كلّ ثانية وليس كلّ دقيقة. التريليونات التي يتحدّث عنها الحلقي لا تعبّر عن الخسائر الحقيقية.

هذا باستثناء الأرواح التي زهقت، فقط نتحدث عن الخسائر الاقتصادية دون البشرية للأسف. إضافةً إلى توقف العمل بشكلٍ عامٍّ، وانتشار الفساد والنهب علانيةً. ومع فقدان الليرة لقيمتها، واستنزاف القطع الأجنبيّ، وتبديد الفرص الممكنة لوقف الحرب، تغدو سورية بلا اقتصاد، بلداً منكوباً بكلّ ما تعني الكلمة من معنى.

تناقضات

يحاول الحلقي استخدام أساليب قديمة، بالية، إذ يمـرّر المعلومات ويطلب من الإعلام عدم التعامل معها وتصنيفها بشكلٍ سريٍّ. إلا أن نائب رئيس الحكومة، وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي، يغرّد خارج هذا السرب الضيق، ولم يتوانَ عن تصدير البيانات بين الفينة والأخرى، ليعكس حجم الدمار الـذي تعرّض له اقتصاد سورية.

ويقدّر غلاونجي الأضرار المباشرة وغير المباشرة للأزمة بسبعة تريليونات ليرةٍ كحصيلةٍ أولية، في إحصائياتٍ منشورةٍ في كانون الأول العام الماضي. وهذا ما يفضح، وفقاً لعضو مجلس الشعب (م. أ)، التباين الكبير في الأرقام، والكذب الحكوميّ في مجال التقديرات الأولية للخسائر. معتبراً أن الحكومة أغرقت نفسها في تقدير الخسائر دون أن تعطي لنفسها فرصةً للحديث عن مواجهة هذا الواقع الطارئ. كما يؤكّد الخبير السيد أحمد، تعليقاً على هذه الأرقام، أن الفجوة بينها متسعةٌ جداً. فإذا كان غلاونجي يتحدّث عن سبعة تريليونات ليرةٍ قبل أكثر من ١١ شهراً، وهي تعود فقط للجهات العامة، وبالقيمة الدفترية، فكيف يمكن للحلقي أن يقنعنا بخسائر تبلغ ١٠ تريليونات ليرةٍ الآن؟ ولا يستغرب الخبير الاقتصاديّ هكذا مواقف متناقضة من حكومةٍ لا تقرأ الرقم الاقتصاديّ، وإن حدث وقرأته فلن تفهمه. إذ إن الفريق الحكوميّ -وفقاً للسيد أحمد- يستند إلى تقارير (الإسكوا) التي قدّرت عملية اعادة البناء في حال توقفت الحرب بـ٣٠٠ مليار دولار، بينما تصبح تقديرات خسائر الاقتصاد المتهالك، والمتوقف عن العمل، يضاف إليه كلّ هذا الدمار، بلا معنى أمام هول المشكلة، وتعقيداتها، واستمراريتها، وغياب الرؤى الكفيلة بوقف هذا النزيف السريع.

بلا اقتصاد

لا توجد سياحةٌ في سورية، هذا القطاع الذي كان يرفد البلاد بـ٤ مليارات دولارٍ سنوياً. والصناعة متوقفة، خلا المنشآت الصغيرة داخل المدن الرئيسية، ما يعني أن هذا القطاع، الذي كان يسهم بـ١٤ إلى ١٧٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ، خارج الخدمة. والزراعة التي كانت تستحوذ على ربع الناتج المحليّ لم تعد تؤتي أكلها نتيجة غلاء مستلزمات الإنتاج.

وقطاع النفط ينتج في أحسن أحواله ٩٣ ألف برميلٍ يومياً، مقابل ٣٥٠ ألف برميلٍ قبل الأزمة، في حين يقدّر وزير النفط مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة بأكثر من ٤٨ مليار دولار. يعبّر هذا المشهد عن أن سورية باتت بلا مـوارد، وبـلا اقتصاد، وبخسائر تفوق الخيال، حوّلت سورية إلى بلدٍ منكوبٍ بامتياز.

أطفال سوريا في ظلّ اتفاقية حقوق الطفل في اليوم العالميّ للطفل

عاصم الزعبي

قبل ٢٦ عاماً قطع العالم وعداً للأطفال بالقيام بكلّ ما يمكن القيام به لحمايتهم ونشر حقوقهم في الحياة والبقاء والنموّ والتعليم، وحقّهم في أن يسمع العالم أصواتهم، وأن يتمكّنوا من تحقيق أقصى ما بإمكانهم.

وحاولت منظمة اليونيسيف خلال السنوات الماضية متابعة ورعاية شؤون الأطفال حول العالم، ولكن عملها لا يزال دون المستوى المطلوب إذا قِيسَ ما قامت به على الأرض.

والسبب الرئيسيّ لذلك اصطدام عملها بالسياسة الدولية التي باتت تشكّل مصالح الدول الكبرى أساساً لها، متناسيةً أغلب الحقوق والمواثيق الدولية.

وتعدّ اتفاقية حقوق الطفل الصكّ القانونيّ الأوّل الذي يُلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة القانونية الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، إضافةً إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ففي عام ١٩٨٩ أقرّ زعماء العالم بحاجة الأطفال إلى اتفاقية خاصّة بهم، لأنه غالباً ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشرة إلى رعاية خاصّة وحماية تختلف عما يحتاجه الأشخاص البالغون. كما أرادوا حينها ضمان اعتراف العالم بحقوق الطفل.

وتتضمّن اتفاقية حقوق الطفل ٥٤ مادةً وبروتوكولين اختياريين. وهي توضح، بطريقة لا لبس فيها، الحقوق الأساسية التي يجب أنّ يتمتع بها الأطفال في أيّ مكانٍ ودون تمييز.

وهذه الحقوق هي الحقّ في البقاء والتطوّر والنموّ إلى أقصى حدٍّ، والحماية من التأثيرات المضرّة وسوء المعاملة والاستغلال، والحقوق الأسرية الكاملة.

وتتلخّص مبادئ الاتفاقية الأربعة في:

عدم التمييز، وتضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل، والحقّ في الحياة، والحقّ في البقاء، والحقّ في النموّ، وحقّ احترام حرّية الطفل، وكلّ حقٍّ من الحقوق التي تنصّ عليها الاتفاقية بوضوح يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها.

وتحمي الاتفاقية حقوق الطفل عن طريق وضع المعايير الخاصّة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة به.

وبذلك تكون الحكومات الموقّعة على هذا الصكّ قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمّل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدوليّ.

حقوق الطفل في سوريا خلال الثورة

سوريا من الدول التي انضمّت إلى اتفاقية حقوق الطفل منذ البداية، كما انضمّت إلى البروتوكول الاختياريّ للاتفاقية، المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠٠٣، الملحق رقم ١٨.

وقد ورد في تقرير سوريا الدوريّ الثالث والرابع للجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٠، والذي جرت مناقشته في ١٥ آب ٢٠٠٣، أن الدولة السورية تشجّع الأطفال على التعبير عن آرائهم.

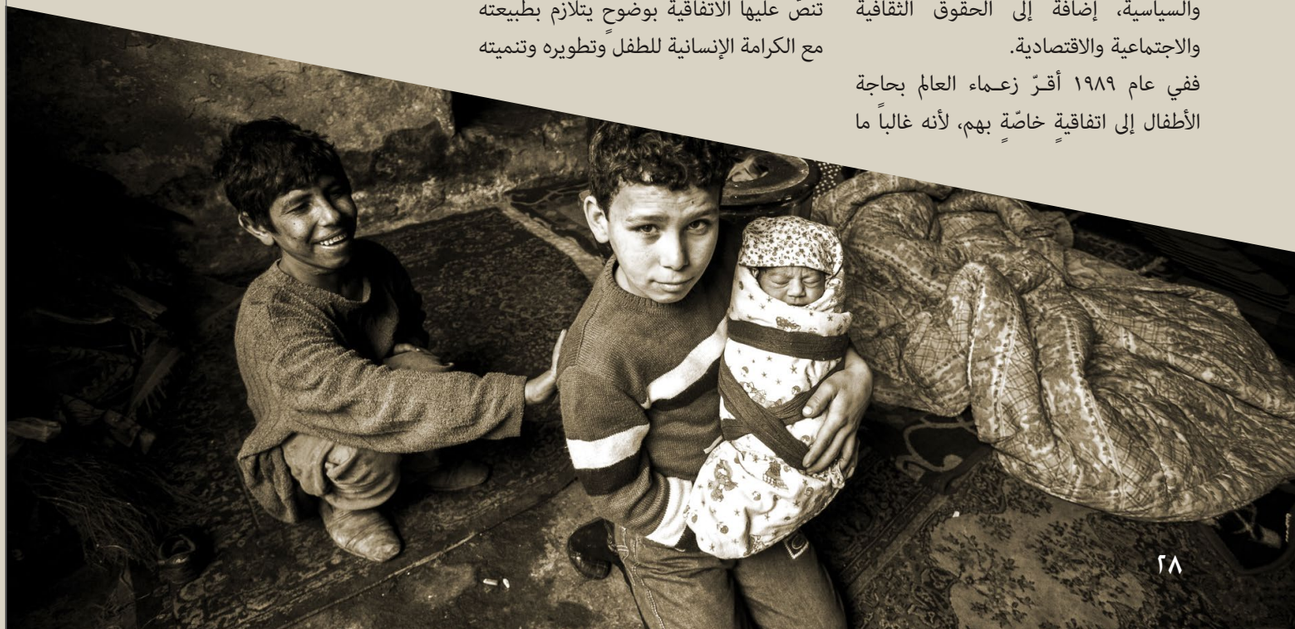

ولكن في شباط ٢٠١١ قامت مجموعةٌ من الأطفال بكتابة بعض العبارت المناهضة للحكم على جدران إحدى المدارس في درعا البلد، مما اعتبرته الأجهزة الأمنية تهديداً للأمن القوميّ من أطفالٍ لم تتجاوز أعمارهم العشر سنوات، فقامت باعتقالهم وتعذيبهم بالضرب وحرق أجسادهم بالسجائر واقتلاع أظافرهم، في انتهاكٍ صارخ للتقرير الذي أرسلته الحكومة السورية للجنة حقوق الطفل وينصّ على حرّية التعبير لدى الأطفال.

فكانت تلك الحادثة وما رافقها شرارة اندلاع الثورة السورية ضد النظام في شهر آذار من العام ٢٠١١، والتي شكّلت نقطة تحولٍ خطرٍ في الانتهاكات التي طالت حقوق الأطفال في سوريا.

فمنذ الأسابيع الأولى للثورة، عندما كانت المظاهرات سلميةً، وُثّقت العديد من الحالات لأطفالٍ قتلهم قنّاصة الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة النظام السوريّ، فكان قتلاً متعمداً.

وتبع ذلك اعتقال أطفالٍ وتعذيبهم حتى الموت في أقبية الأجهزة الأمنية. وما تزال حادثة اعتقال كلٍّ من الطفلين حمزة الخطيب وثامر الشرعي، وتعذيبهم بأبشع الطرق حتى الموت، حاضرةً في أذهان غالبية السوريين والمنظمات الحقوقية والدولية كأوّل انتهاكٍ من هذا النوع.

وبمرور الأيام صار استهداف الأطفال بالقنص والقصف العشوائيّ والقصف بالطائرات الحربية والبراميل المتفجّرة أمراً يومياً، ويعدّ، حسب دراسات وإحصاءات المنظمات الحقوقية السورية والدولية، قتلاً متعمداً بقياس نسبته إلى نسبة الفئات العمرية للضحايا والأماكن المستهدفة التي هي، في غالبها، أماكن مدنية.

وفي عام ٢٠١٣ استهدفت قوّات النظام الغوطة الشرقية لدمشق بالسلاح الكيماويّ، مما أدى إلى قتل ما لا يقلّ عن ٤٠٠ طفلٍ حسب إحصائية مركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

وفي الإحصائية النهائية للعام ٢٠١٤ تمّ تسجيل مقتل ما لا يقلّ عن ١٧ ألف طفلٍ على يد قوّات النظام.

كما تمّ اعتقال ما لا يقلّ عن ٩٥٠٠ طفلٍ، قتل منهم ٩٥ تحت التعذيب. وجرح حوالي ٢٨٠ ألف طفل. ونزح ٤,٧ مليون طفل، بينهم ٢,٩ مليون طفلٍ لاجىءٍ في دول الجوار السوريّ، مما أدّى إلى حرمان أكثر من ثلاثة ملايين طفلٍ من أبسط حقوقهم وهو حقّ التعليم.

وذلك بالإضافة إلى انتهاكات فصائل أخرى في سوريا، على رأسها تنظيم الدولة الإسلامية الذي قتل ما لا يقلّ عن ١٣٠ طفلاً واعتقل ما لا يقلّ عن ٤٥٥ طفلاً في العام ٢٠١٤.

وتعدّ مسألة تجنيد الأطفال من الانتهاكات التي لا تقلّ خطورةً عن القتل والتعذيب والتهجير. وقد تورّطت فيها معظم الأطراف المتصارعة في سوريا، وعلى رأسها النظام وتنظيم الدولة الإسلامية وحزب الاتحاد الديمقراطيّ.

إذاً، بعد مرور ٢٦ عاماً على إقرار اتفاقية حقوق الطفل نجد أن الانتهاكات التي يتعرّض لها الأطفال في العالم بشكلٍ عامٍّ، وفي سوريا بشكلٍ خاصٍّ، لم تحصل في تاريخ الحقوق والأمم المتحدة، مما يشكّل وصمة عارٍ في جبين هذه المنظمة والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية الأخرى التي عجزت عن تأمين الحدّ الأدنى لحماية هؤلاء الأطفال.

«صوَر» ترصد حصار ١٠ مناطق من قبل النظام والمعارضة

«اللقمة المغمّسة بالدم» وسيلةٌ بيد أطراف الصراع السوريّ للضغط على بعضهم

أقسى وأطول الحصار يمرّ على داريا والغوطة الشرقية ويتعدّى الثلاث سنوات

«كفريا، الفوعا، نبل، الزهراء» تدفع ضريبة وقوفها مع جيش النظام...

وتحاربها المعارضة بـ«الزاد»

دير الزور... المدينة التي يحاصرها داعش والنظام معاً غذائياً و«شرعياً»!!!!

هدنة الزبداني لم تسفر إلا عن وقف إطلاق النار وإدخال مساعداتٍ مسمّمةٍ إلى مضايا

رنيم سالم

«لقمة العيش» كانت المحرّك الأساسيّ للأطراف المتصارعة منذ بداية الحرب، بعد أن أثبت الرصاص والقتل عدم فاعليتهما في إنهاء الحراك في الشارع السوريّ. وقد أبدعت أطراف الصراع السوريّ في استخدام سلاح التجويع ضدّ بعضها، فالنظام يحاصر المناطق العصيّة على السقوط، وفصائل المعارضة لم تقصّر بدورها في تجويع المدنيين الموالين للنظام ضمن أماكن سيطرتها. وتتوزّع خريطة المناطق المحاصرة على جميع أنحاء سوريا، ابتداءً من شمالها الشرقيّ وحتى جنوبها. في وقتٍ جهد فيه السكّان لكسر هذا الحصار بأساليب مختلفة، إذ نمت في المناطق المحاصرة نماذج اقتصاديةٌ جديدةٌ، بعضها عاد بالسوريين إلى أساليب موغلةٍ في البدائية، وأخرى كشفت عن اختراعاتٍ عجزت عنها حكومة النظام لسنواتٍ طويلة. فتمّ توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، والغاز من تدوير النفايات، وبالمقابل عاد السكان إلى توليد الدفء من الحطب، ولجأوا إلى ألواح الثلج صيفاً، وإلى الأمبيرات لأغراض توليد الكهرباء. تدخل الأغذية أحياءهم عبر الأنفاق التي تتحكّم فيها الفصائل المسلحة كما في الغوطة الشرقية، ويعتمدون في موارد عيشهم على ما تنتجه أراضيهم الزراعية.

الغوطة الشرقية

تخضع عـدّة مناطق في ريـف دمشق لحصارٍ خانق، يصل عمره إلى ثلاث سنواتٍ في بعض المناطق كداريا والغوطة الشرقية التي تزيد فيها الأسعار عن نظيرتها في دمشق بنحو ٢٥ ضعفاً. وتسبَّب دخول الأغـذيـة إليها عن طريق الأنـفـاق في ارتفاعاتٍ هائلةٍ في الأسعار، حتى وصل سعر كيلو السكّر إلى ٢٥٠٠ ليرة، ولكنها عادت لتنخفض مؤخراً بشكلٍ مفاجئ. وبـرّر ناشطون هذا الانخفاض بجهودٍ بذلها العسكريون والهيئات المدنية في ضبط إدخال المواد الغذائية والبترولية، إذ تبيّن بعد التدقيق أن هيئات الغوطة التابعة للمعارضة هي السبب الأهمّ في الغلاء. ويتّهم السكان الهيئات الإغاثية بالتسبّب في ارتفاع الأسعار.

وقال الناطق باسم فيلق الرحمن في الغوطة، محمد أبو عدي، إن التخفيض جاء بعد طرح المواد الغذائية بأسعارٍ زهيدةٍ نسبياً في عددٍ من نقاط البيع والمحلات التجارية، مقابل تقليص الكميات المطروحة من السلع في المجالس المحلية، ما اضطرّ المحلات التجارية إلى كسر أسعارها بغرض دخول المنافسة أيضاً.

وتتأثر أسعار الغوطة بأيّ نبأ يشير إلى طرح المواد أو تدفقها. وتختفي المواد من الأسواق فجأةً، إذ ارتفع سعر كيلو السكّر في أحد أيام تشرين الثاني ٢٠١٥ من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرةٍ خلال ٣ ساعاتٍ فقط.

وكان لنبأ وقف إطلاق النار في الغوطة لمدة ١٥ يوماً أثرٌ إيجابيٌّ مباشرٌ على الأسعار التي انخفضت مباشرةً رغم أنه تبيّن لاحقاً أن الاتفاق لم يدخل حيّز التنفيذ.

داريا

ومن الغوطة الشرقية إلى نظيرتها الغربية، وتحديداً في داريا التي تقترب الحالة الأمنية فيها من نظيرتها في الغوطة الشرقية مع تفاوتٍ بسيطٍ في عدّاد الموت. فالحصار الذي أعلنه النظام على المنطقة هو ذاته منذ ٣ أعوام، على الرغم من إعلان عشرات المعارك لفكّه عن المدينة التي تعدّ من أكبر مدن ريف دمشق الغربيّ، ويعيش فيها قرابة ألف عائلة حتى الآن تقضي أغلب أوقاتها في الملاجئ والأقبية نتيجة القصف المكثّف، بعد أن كان عددهم يقارب ٢٥٠ ألفاً.

قرّر أهالي داريا، منذ ساعات الحصار الأولى، الاعتماد على ما تنتجه أراضيهم الزراعية وهم الفلاحون أصلاً. يقول أحد أعضاء المجلس المحليّ للمدينة إنه لا تكاد توجد عائلةٌ لا تعتمد على قطعة أرضٍ صغيرةٍ تُزرع بالقمح وببعض الأعشاب كالسلق والسبانخ. ولكن هذا لا يعني أن المدينة تخطّت حصارها، فهناك كثيرٌ مما لا يستطيع الأهالي تأمين بدائل منه، وأهمها المستلزمات الطبية.

وتعاني داريا، بالإضافة إلى ما سبق، من انقطاع خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات منذ مطلع العام الماضي، ما أجبر السكان على استخدام آبارٍ ارتوازيةٍ للحصول على المياه بطرقٍ بدائية، الأمر الذي يعرّض حياتهم للخطر باستمرارٍ بسبب عدم ضمان صلاحية هذه المياه للاستخدام البشريّ.

وكان المركز الإعلاميّ لداريا أصدر في منتصف العام الجاري ورقةً نقديةً من فئة ١٠٠٠ دولارٍ بهدف لفت النظر إلى مرور ١٠٠٠ يوم على حصار المدينة وقطع سبل الحياة عن ١٠ آلاف مدنيٍّ، معتبراً أن المجتمع الدوليّ لا يفهم غير لغة المال والمصالح، ولذلك عمد المركز إلى مخاطبته بالدولار كأسلوبٍ رمزيّ.

وتحظى مدينة داريا بأهميةٍ استراتيجيّةٍ خاصّة، إذ تبعد أقلّ من سبعة كيلومتراتٍ عن القصر الجمهوريّ، حيث يقيم رئيس النظام السوريّ، بشار الأسد، وتبعد كيلومترين فقط عن مبنى رئاسة مجلس الوزراء، الواقع في حيّ كفرسوسة جنوب غربيّ العاصمة دمشق، في حين يقع مطار المزّة العسكري، أحد أهم المطارات العسكريّة في سوريا، على التخوم الشماليّة للمدينة مباشرةً.

وادي بردى

يبدو وضع الحصار في وادي بردى أقلّ وطأةً عنه في الغوطة الشرقية وداريا من حيث المدّة والحدّة، إذ إن عمره يقارب الـ١٠٠ يوم فقط، حسب المركز الإعلاميّ للمنطقة. وتغلق قوّات النظام جميع الطرق إلى الوادي، باستثناء طريق «الشيخ زايد» الذي يُسمح من خلاله للموظفين والطلبة بالعبور إلى دمشق والعودة منها. ويُسمح لكلٍّ منهم بإدخال ٣ كغ من الأطعمة، بالإضافة إلى ٧ أرغفة خبز. وتقوم عناصر الحاجز بمصادرة الكميات الزائدة ورميها في عرض الطريق، في حين باتت أسواق المدينة ومحالها التجارية خاليةً من البضائع، مع استمرار توقف الأفران عن العمل بسبب انقطاع مادة الطحين.

وعلى الصعيد الصحيّ أغلقت غالبية صيدليات المنطقة أبوابها لعدم وجود الأدويـة، ويعاني أهالي المنطقة من انعدام الأدويـة الضرورية لأمراض القلب والسكريّ والضغط والأدوية العصبية.

أما من ناحية الاتصالات فيلحظ توافر الاتصالات الخليوية بنسبة ٤٠٪، مع انعدام خدمة الإنترنت ثري جي، في حين يعمل الهاتف الثابت بشكلٍ مقبول.
ويضمّ وادي بردى أكثر من ١٥٠ ألف شخصٍ يعيشون في ظروفٍ إنسانية ومعيشيةٍ صعبة، مع قدوم فصل الشتاء والبرد القارس وغيابٍ كاملٍ لموادّ التدفئة عن المنطقة.

الزبداني وكفريا والفوعا

يرتبط الحديث عن حصار الزبداني بالحديث عن حصارٍ مماثلٍ في كفريا والفوعا، رغم البعد الجغرافيّ بين المنطقتين، فالأولى في ريف دمشق والثانية في إدلب. ولكن ما يجمع الحصارين هو اتفاق هدنةٍ وقّعه جيش الفتح مع وفد إيرانيٍّ برعاية الأمم المتحدة، ويقضي بوقفٍ العمليات العسكرية في كلٍّ من الزبداني وبلدتي الفوعة وكفريا، على أن يتمّ إجلاء جرحى ومقاتلي الزبداني إلى إدلب، مقابل خروج الجرحى و١٠ آلاف طفلٍ وامرأةٍ ومسنٍّ من الفوعة وكفريا المحاصرتين من قبل جيش الفتح.
لكن الاتفاق لم يدخل حيّز التنفيذ بعد، سوى الشقّ المتعلق بوقف إطلاق النار، رغم بعض الخروقات التي يرتكبها الطرفان بين حينٍ وآخر.
وتقول تنسيقية الزبداني إنه من أصل ٣٥ ألف نسمةٍ هم تعداد أهالي المدينة بقي ٩٦٥ شخصاً محاصرون في ثلاثة أحياءٍ منها.
فمنذ شباط ٢٠١٢ ثبّت جيش النظام عشرات الحواجز في محيطها وعلى جبالها المدعمة بالدبابات والمدفعيات والأسلحة الثقيلة، وبات يقصفها يومياً حتى أصبح الأهالي يعرفون الساعة من توقيت القصف الذي لم يتوقف يوماً واحداً خلال أربع سنواتٍ إلا في أوقات الهدن التي طالما خرقها الجيش، حسب التنسيقية. مؤكّدةً أن صمود أهالي الزبداني ومنعهم قوّات النظام من اقتحامها كلفهم حصار مدينتهم، إذ مُنعت عنها المواد الغذائية والأدوية، وعمدت قوّات النظام إلى تهجير أهالي الزبداني قسرياً من مناطق نزوحهم في البلدات المجاورة مثل بلودان، التي تقع تحت سيطرة النظام، إلى بلدتي مضايا وبقين التي يشتدّ عليها القصف، حسب تنسيقية الزبداني.

وبعد الفشل في اختراق خطوط دفاع الفصائل المسلحة دخلت عناصر حزب الله وجيش النظام من منطقة سهل الزبداني -التي تعدّ مصدر رزق أهالي الزبداني الوحيد- بالجرّافات، فحرقوها وفجّروا الغرف الزراعية وقطعوا طريق الإمداد الوحيد عن فصائل المعارضة.
وبدأت المفاوضات بين أحرار الشام وإيران بعد هجوم جيش الفتح على بلدتي كفريا والفوعا الموالييتن، واتفق الطرفان على هدنة هناك مقابل هدنةٍ في الزبداني توقّف على أثرها القتال ليعود مرّةً أخرى بسبب مطالب اعتبرها سكان الزبداني مجحفةً بحقهم، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاقٍ نهائيٍّ في ٢٠١٥\٩\٢٤ يقضي بوقف القتال وخروج الفصائل المسلحة والجرحى من الزبداني إلى إدلب، ودخول المواد الغذائية والمعونات الإنسانية إلى بلدات مضايا وبقين.

إلا إنه، وحتى كتابة هذا التقرير، لم يخرج أحدٌ من الزبداني، ولم تدخل المعونات سوى لمرّةٍ واحدةٍ في ٢٠١٥/١٠/١٦، برعاية الأمم المتحدة، إلى الزبداني وبلدتي مضايا وبقين اللتين ما زالتا تستقبلان عائلات الزبداني المستمرّ تهجيرها من مناطق (بلودان والإنشاءات والمعمورة والشلاح وطريق سرغايا والروضة وكروم مضايا)، والتي بلغ عددها ٢٥٠ عائلةً،

حتى أصبح عدد المحاصرين ٤٠ ألف نسمةٍ يعانون من الجوع وانعدام المواد الغذائية والطبية والمحروقات مع بدء الشتاء، وقد سُجّلت العديد من حالات الوفاة بسبب سوء التغذية بين الأطفال وكبار السنّ. وما زاد الطين بلةً إدخال الأمم المتحدة بسكويتاً منتهي الصلاحية إلى مضايا، تسبّب في إصابة أكثر من ٢٠٠ شخصٍ بحالات تسمّم، كان بينهم ٥٠ في حالةٍ حرجة، ومعظمهم من الأطفال. واعترفت الأمم المتحدة بالحادثة ولكنها اعتبرتها «غير خطيرةٍ» صحياً.

نبّل والزهراء

يتعرّض موالو النظام من المدنيين والعسكريين لحصارٍ، عرّجنا عليه آنفاً، في كفريا والفوعا. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان كفريا حوالي ١٥ ألف نسمة، بينما يبلغ عدد سكان الفوعة حوالي ٣٥ ألفاً، أي أن مجموع عدد سكانهما يصل إلى ٥٠ ألف نسمة.
وشارك أبناء البلدتين في كسر الحصار عن مدينتي نبّل والزهراء في الريف الشماليّ لحلب. ولأن الفوعة وكفريا قدّمتا الإسناد لجيش النظام السوريّ في مواجهة المعارضة المسلحة، قامت الأخيرة بمحاصرتهما وقطع كافة خطوط نقل الماء والكهرباء والغاز والمواد الغذائية والدواء إليهما. وواجه الأهالي، منذ الأسبوع الأوّل للحصار، نقصاً في الغذاء والدواء والوقود اضطرّهم إلى التوجّه إلى الزراعة لتوفير احتياجاتهم من المواد الغذائية.
وعلى الرغم من محاولات النظام توفير الغذاء والدواء للفوعة وكفريا من خلال عمليات الإنزال الجويّ، إلا أن العدد الكبير لسكان البلدتين جعل تأثير هذه المساعدات غير ملحوظ.
ولا يقلّ حصار هاتين البلدتين قسوةً عن حصار بلدتي نبّل والزهراء الموالييتن أيضاً، وتقعان على بعد ٢٠ كيلومتراً شمال غرب مدينة حلب، وعلى بعد ٤٠ كيلومتراً من الحدود التركية، وهما تابعتان لمنطقة أعزاز في محافظة حلب. إذ عملت فصائل المعارضة على قطع الطريق إلى نبّل والزهراء، المعروف بطريق غازي عنتاب، وهو أهمّ الطرق التي تربط البلدتين بحلب، وحاصروهما كلياً، وأصبح من غير الممكن توفير المواد الغذائية والصحية والعلاجية وكلّ ما يلزم أهاليهما.

ويوفر الأهالي جزءاً من احتياجاتهم من منطقة عفرين الكردية الواقعة شمال وغرب مدينة نبّل. ودفع عدم توافر المواد الغذائية أغلب الأهالي إلى زراعة المحاصيل التي يحتاجونها -وأغلبها من الخضروات- في حدائق بيوتهم، إلا أنهم قد يُحرمون من المحاصيل الأساسية كالأرز والقمح لأيام بسبب نفادها.
وسعت طائرات الهليكوبتر التابعة لجيش النظام إلى توفير الاحتياجات الأساسية من مواد غذائية وعلاج وأجهزة طبية وملابس لأهالي نبّل والزهراء عن طريق الجوّ، إلا أن المساعدات التي يتمّ إرسالها بهذه الطريقة ليست كافيةً لتوفير كافة الاحتياجات.
ويُتوقع، بعد تمكن جيش النظام من السيطرة على مطار كويرس العسكريّ وتقدّمه نحو بلدات العيس وتل العيس في ريف حلب الجنوبيّ؛ أن تكون محطته القادمة فكّ الحصار عن كفريا والفوعة لأن الطريق أمامه بات سهلاً الآن.

وعر حمص

خضع الريف الشرقيّ لحمص لحصارٍ خانقٍ حاول السكان الاحتيال عليه بزراعة الخضار، وساعدهم في ذلك مرور نهر العاصي من أراضيهم. لكن وضع حيّ الوعر، الذي وصل عمر حصاره إلى عامين، هو الأسوأ، بسبب عدم توافر المزروعات ضمن الحيّ، ولا إمكانية لتخزين الموادّ لأنها لا تكفي.
ويعيش ٣٠٠ ألف شخصٍ في حيّ الوعر الحمصيّ منذ تشرين الأول ٢٠١٣ حصاراً فرضته عليه قوّات النظام. علماً أن عدد سكان الحيّ كان ٥٠ ألف نسمة، لكنه ارتفع بعد نزوح عددٍ كبيرٍ من أهالي حمص القديمة إلى الوعر في ربيع عام ٢٠١٢ قبل حصاره، ليعيشوا فيما بعد واقع الحصار مع سكانه الأصليين.

وتجري مفاوضاتٌ، بين الحين والآخر، بين المنظمات الأممية وقوّات النظام ووجهاء الحيّ لإدخال المواد. وأفادنا ناشطون أن قوّات النظام سمحت مؤخراً بدخول بعض السيارات الصغيرة التي تحوي بعض الخضروات والأجبان والبيض إلى الحيّ، ولكن الكميات التي دخلت، بعد مفاوضاتٍ وتنازلاتٍ من الطرفين، قليلةٌ جداً إلى درجة أنها لا تكفي حاجة شارعٍ واحد. علماً أن لجنة التفاوض من أبناء الحيّ كانت وعدت سابقاً بفعل ما تستطيع للضغط على

النظام بغرض إدخال سيارات الخضار والأجبان وبعض اللحوم.

وكان مقاتلو حيّ الوعر عقدوا هدنةً مع النظام في بداية العام، تمّ بموجبها وقف إطلاق النار، رغم بعض الخروقات، مع مواصلة الحصار، باستثناء السماح بدخول كمياتٍ محدودةٍ من الطعام بضغطٍ من الأمم المتحدة.

دير الزور

ظهرت تبعات الحصار على دير الزور في عدّة أوجه، كان آخرها نقص الخبز. وذكر مرصد العدالة من أجل الحياة في دير الزور أن النظام يحاصر الأحياء الواقعة تحت سيطرته (الجورة؛ القصور؛ هرابش؛ البغيلية) للشهر العاشر على التوالي. إذ توقف عن إمداد هذه الأحياء بالمواد الغذائية عن طريق المطار العسكريّ بسبب المعارك الطاحنة التي تدور حول الأخير، ما اضطرّ المدنيين إلى الاعتماد على الموادّ المهربة من مناطق سيطرة تنظيم الدولة (داعش)، والتي يتقاضى عليها عناصر من الجهتين مبالغ عاليةً أدّت إلى ارتفاع الأسعار. وما زال النظام يمنع المدنيين من الخروج من الأحياء المحاصرة، ويشترط دفع مبالغ وصلت إلى ١٠٠ ألف ليرةٍ سوريةٍ للراغبين في الخروج برّاً و٣٠٠ ألفٍ للراغبين في الخروج جواً، علماً أن السفر عبر مطار دير الزور متعذّرٌ منذ حوالي شهر بسبب المعارك بين النظام والتنظيم.

ولا يعمل في المدينة سوى ثلاثة أفرانٍ هي الجاز وخالد بن الوليد وفرن الضاحية. توزّع الخبز -حسبما ذكر مرصد العدالة من أجل الحياة في دير الزور- على عناصر الأمن والسماسرة فقط، وتفتقر مئات العوائل إلى مادة الخبز.

وفيما يخصّ المحروقات يعتمد المدنيون على المحروقات المنتجة من حرّاقاتٍ أقامها النظام بالقرب من مستشفى الأسد، مستغلاً حاجة المدنيين، فيبيعها بأسعارٍ جنونية.

ويستمرّ تزويد الأحياء المحاصرة بالمياه الملوّثة في الكثير من الأوقـات بسبب نقص مادة الكلور، كما أن بعض الأحياء لا تزوّد بالمياه سوى مرّة واحدة في الأسبوع، كشارع السجن وحيّ الطب التابعين لحيّ الجورة.

وتكاد خدمات المستشفيات العاملة في الأحياء المحاصرة أن تقارب الصفر، إذ يعاني مشفى الأسد من نقصٍ كبيرٍ في الكادر واللوازم الطبية، إلى درجة أنه لم يعد قادراً على استقبال إلا عددٍ قليلٍ جداً من المدنيين، كما يمتنع المشفى العسكريّ عن استقبال المدنيين ويقدّم خدماته فقط لعناصر الجيش والميليشيات التابعة له من المصابين في معارك دير الـزور. وسجّل المرصد المذكور وفاة شخصٍ في حيّ الجورة في تشرين الأول من العام الجاري بسبب الجوع الشديد والمرض إذ لم يتلقّ العناية اللازمة.

كما فرض تنظيم الدولة (داعش) على المدنيين في مدينة الميادين بمحافظة دير الزور عدم السفر إلى خـارج مناطق سيطرته إلا بعد الخضوع لدورةٍ شرعيةٍ والحصول على بطاقةٍ تثبت اجتيازهم للدورة. واعتقل أصحاب مكاتب السفر إلى تركيا في ناحية البصيرة.

في النتيجة، فإن ظروف الحصار والمجاعة، والتي وصلت إلى حالات وفـاةٍ في كثيرٍ من المحافظات ولا سيّما في دير الزور والغوطة الشرقية، لا تسفر، في حالاتٍ كثيرة، عن إسكات آلات الحرب إلا في إطار الهدن وبعد أن يموت المدنيون جوعاً. وللحقّ فإن الأطراف المسلحة المتصارعة لا تهتمّ كثيراً إن اشتدّ الحصار أم لا، بل على العكس تماماً، إذ إن حدّة الحصار تعني المزيد من الأرباح للمتحكّمين في الأنفاق والحواجز من فصائل المعارضة المسلحة وعناصر النظام، ولو أنه لا يجوز تعميم هذه الحالة على جميع المناطق.

وربما يبدو المشهد الأشدّ مرارةً للحصار حين نرى رغيف الخبز والخضار ممزوجةً بدماء المدنيين جرّاء القصف والاشتباكات، أو حين نرى الموادّ الغذائية بأنواعها مرميةً على قارعة طريق في منطقةٍ محاصرةٍ إثر قصف سوقٍ شعبيٍّ (دوما مثالاً) ولا يوجد من يلتقطها لأنّ المصائب أنست الناس حتى رغيف خبزهم، فباتت لقمتهم «مغمّسةً بالدم» بكلّ معنى الكلمة.

لا ذاكرة لمهزوم. اصمت

نبيل الملحم

في موسكو كان السؤال:

ما الذي تعرفه عن الحرب العالمية الثانية؟ وكانت ناديجدا غروبسكايا، تلك البجعة التي راقصت العاصفة في بحيرة البجع، قد أسندت ظهرها إلى التاريخ، ولم تكن لتكتفي بالكلام عن انتصارات الجيش الأحمر فيها، بل دخلت غرف العمليات الحربية، أكثر من ذلك استطردت في الكلام الشغوف عن الجنرال غيوركي جوكوف، لا.. ربما وصلت أبعد، إلى القديس جوارجيوس رمز النصر الروسيّ، وبعده كانت قد استلقت على مقعد المارشال فاسيليفسكي وسجله الخالي من الهزائم، وفكّكت بندقية كلاشينكوف لتحكي اسم مبتكرها.

في برلين، لا يعرف أستاذ الفلسفة هيرمان بريخت شيئاً من حياة إيروين رومل، ثعلب الصحراء، ولا يعرف ما يرفّ له القلب من حياة إيفا براون زوجة هتلر وقد غرقت مع برلين في بحر الخراب والدمار.

على أستاذ الفلسفة الألمانيّ أن يوضح الأمر على نحوٍ مبسّطٍ جداً بعد أن نسأله إن كانت والدته قد حكت له شيئاً عن الحرب العالمية الثانية، وكان إيضاحه بكلمتين:

- المهزومون لا يحبّذون التذكّر.

هو الأمر كذلك، فالله ليس مع الكاثوليك بمواجهة البروتستانت حسب نابليون بونابرت.. الله مع المدفع الأطول على الدوام. وما دام الله كذلك، ما الذي سيحكيه أبناؤنا لأبنائهم، بعد نصف قرنٍ، بعد عقد، مئة عقدٍ من الزمن، بعد أن يحمل التاريخ ترحاله إلى حيث يكون التذكّر؟

عن القيصر الروسيّ، أم عن جورج بوش ذاك النسخة الشقراء عن باراك أوباما وإن بدا الثاني حيواناً أعزل؟

عن أبو بكر البغدادي، أم عن أبو بكر الصديق، وقد بات التاريخ مشكوكاً فيه، بمن فيه من صحابةٍ وأنصارٍ ومهاجرين، وبمن فيه من سكاكين وراقصي خناجر على وقع البارود؟

عن ياسر عرفات وقد مات مسموماً، أم عن جثث أيتام تطفو فوق مياه المتوسّط في الطريق إلى هجرةٍ منه نجاةً من بحر الدماء السوريّ إلى الجانب اليونانيّ من البحر المتوسّط كي تعاد إماتة الميت غرقاً إمعاناً في يقين موته؟

ما الذي ستحكيه عن شاعرٍ لم ينتحر، وقاتلٍ لم يعتذر، وأمةٍ تزحف من جنون اللحظة إلى جنون التاريخ، والكلّ فيها بلا مدفعٍ طويلٍ ليقف الله إلى جانبه، منتصراً له، أو مصفّقاً؟

ما الذي ستحكيه لأولادك وأحفادك؟ عن أيّ ماريشال حرب؟ عن أيّ نوعٍ من الآلهة؟ عن اسم القضية.. صفاتها.. لونها، مذاقها؟ عن أمريكانٍ وروسٍ وإيرانٍ وصينيٍّ وأفغانٍ وشيشانٍ وفرنسيٍّ وقطريّ، وكلّ الأيادي والأقدام السوداء التي تلعب ببياضك وقد بتّ بلا لونٍ سوى خرقةٍ زرقاء فوق مساحةٍ زرقاء اسمها «الفيس بوك»، تلك اللعنة وقد باتت سجل تاريخك وتاريخنا.

عن الخيانات الكبرى؟

حسناً.

لن تسند ظهرك إلى الحائط وتحكي.. سوف تخرس، وحين تبلغ بك الوقاحة أن تحكي، ثمة وحلٌ جديدٌ سيضاف إلى ذاكرة ابنك.

- لا تحكي كي لا تغرقه في وحولك.

- هذا إذا كان لك ابن.

أنت ابن السلالات المنقرضة.

ليتك ابن عاهرة.

قراءةٌ في نصّ المغنية الصلعاء

راهيم حساو

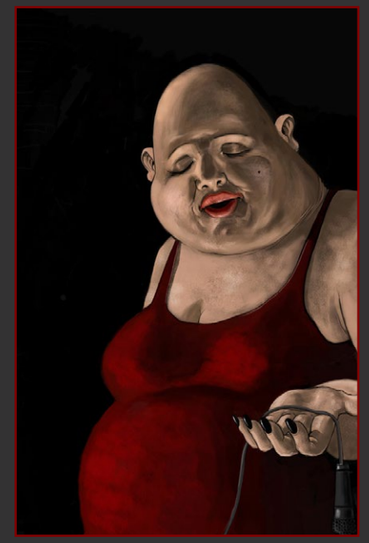

ولد يوجين يونسكو في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٩، وتوفي في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وهو كاتبٌ مسرحيٌّ من أصلٍ رومانيٍّ، عاش في فرنسا. له العديد من المسرحيات التي شكّلت محطةً هامةً في تاريخ المسرح، ومن أشهرها المغنية الصلعاء والخرتيت والكراسي والدرس والمستأجر الجديد. ويُعدّ من أهمّ كتاب المسرح العبثيّ.

كان أوّل ظهورٍ لنصّ المغنية الصلعاء على الخشبة عام ١٩٥٠، على يد المخرج نيكولا باطاي، على مسرح النوكتامبيل في باريس. والغريب أنّ عنوان النص كان «المعلمة الشقراء»، ولكن الممثل الذي كان يتدرّب على دور رجل الإطفاء أخطأ حين قال المغنية الصلعاء بدلاً من المعلمة الشقراء، فنال هذا الخطأ إعجاب يوجين يونسكو وصار عنوان النص.

يبدأ النصّ بحديث السيدة سميث عن الطعام والمشروبات، عن تفاصيل غير مجديةٍ ولا قيمة لها، بينما يقرأ زوجها في صحيفة إنكليزيةٍ غير آبهٍ بما تتحدّث به زوجته إلا في آخر جملةً عن موت صديقتها وعن الطبيب الذي عالجها.

يبدأ السيد سميث بحديثٍ عن الموت والحياة، وعن الصحيفة التي بيده، مبدياً استغرابه من ذكرها أسماء الذين ماتوا هذا اليوم وعدم ذكرها أسماء الذين ولدوا فيه. يستمرّ الحوار بين الزوجين حول أشخاصٍ وأحداثٍ قد انتهت، ولا تبدو أيّ أهميةٍ لهذا الحوار.

تدخل الخادمة ماري وهي تقول إن السيد والسيدة مارتن على الباب. يدخل الأخيران ويجلسان ريثما يقوم السيد والسيدة سميث بتبديل ثيابهما، وفي هذا الوقت يدور حوارٌ طويلٌ غريبٌ بين الزوجين مارتن وكأنهما لا يعرفان بعضهما من قبل، وفي نهاية الحوار يستنتجان أنهما زوجان بطريقةٍ مشكوكٍ فيها، وذلك أن السيدة إليزابيث ليست السيدة إليزابيث، ودونالد ليس دونالد.

يدخل الزوجان سميث، بعد تبديل ملابسهما، ويرحّبان بضيفيهما. يدور الحديث حول أمورٍ غير مجديةٍ من حيث الظاهر، كما بدأ النص. يستمرّ الحوار إلى أنْ يدخل الكابتن، رئيس فرقة المطافئ، وهو صديق العائلة، ويحدثهم عن حريقٍ وعن قلقه من حريقٍ سينشب. ثم يدور الحوار عن جرس الباب، وعن أنه ليس بالضرورة أن يكون أحدٌ ما على الباب إذا قرع الجرس. ثمّ يسرد كلّ واحد حكايةً قصيرةً لا معنى لها. ينتهي النص مثلما بدأ، ولكن بدلاً من ظهور السيد والسيدة سميث يظهر السيد والسيدة مارتن.

أراد يونسكو من خلال نصّه هذا أن يعيد مفهوم الإدراك عند الإنسان، وذلك بنسيان كلّ ما هو ثابتٌ في ذهنية المرء من منطقٍ وبديهة. ولقد ظهر هذا الأمر في ثلاث نقاطٍ واضحة؛ تتعلق الأولى بموت صديقة السيدة سميث وعدم موت طبيبها الذي جرّب الدواء على نفسه، وجاء على لسان السيد سميث ضرورة موت الطبيب معها. وهذه فرضيةٌ غرائبيةٌ يطرحها يونسكو، فالذي نعرفه أن الدواء قد يشفي أحداً ما وليس بالضرورة أن يشفي الآخر، لكن يونسكو يجعل من فكرة الموت فكرةً أكثر سلاسةً ويحوّلها إلى منطقٍ جديدٍ كي يُطيح بالسائد المتعلق بغموض فكرة الموت. وتتعلق النقطة الثانية بالجرس، فحين سمع الجميع قرعه وقامت السيدة سميث لفتح الباب ولم تجد أحداً استغربت، وحين سمعوا الجرس مرّةً ثانية لم تقم لفتح الباب، فليس من الضروريّ أن يكون أحدٌ على الباب، فربما أخطأ شخصٌ العنوان وانتبه إلى خطأه بعد قرع الجرس بثوانٍ وذهب، وهنا لا يتحتم على صاحب البيت أن يعير أهميةً للجرس، وأن يكون الجرس أمراً يشبه تقلبات الطقس. والفرق بين النقطة الأولى والثانية هو أن يونسكو جعل من الغيب والغامض في الأولى أمراً منطقياً، ومن المنطق في الثانية أمراً غيبياً وغامضاً.

وتتعلق النقطة الثالثة بعلاقة السيد والسيدة

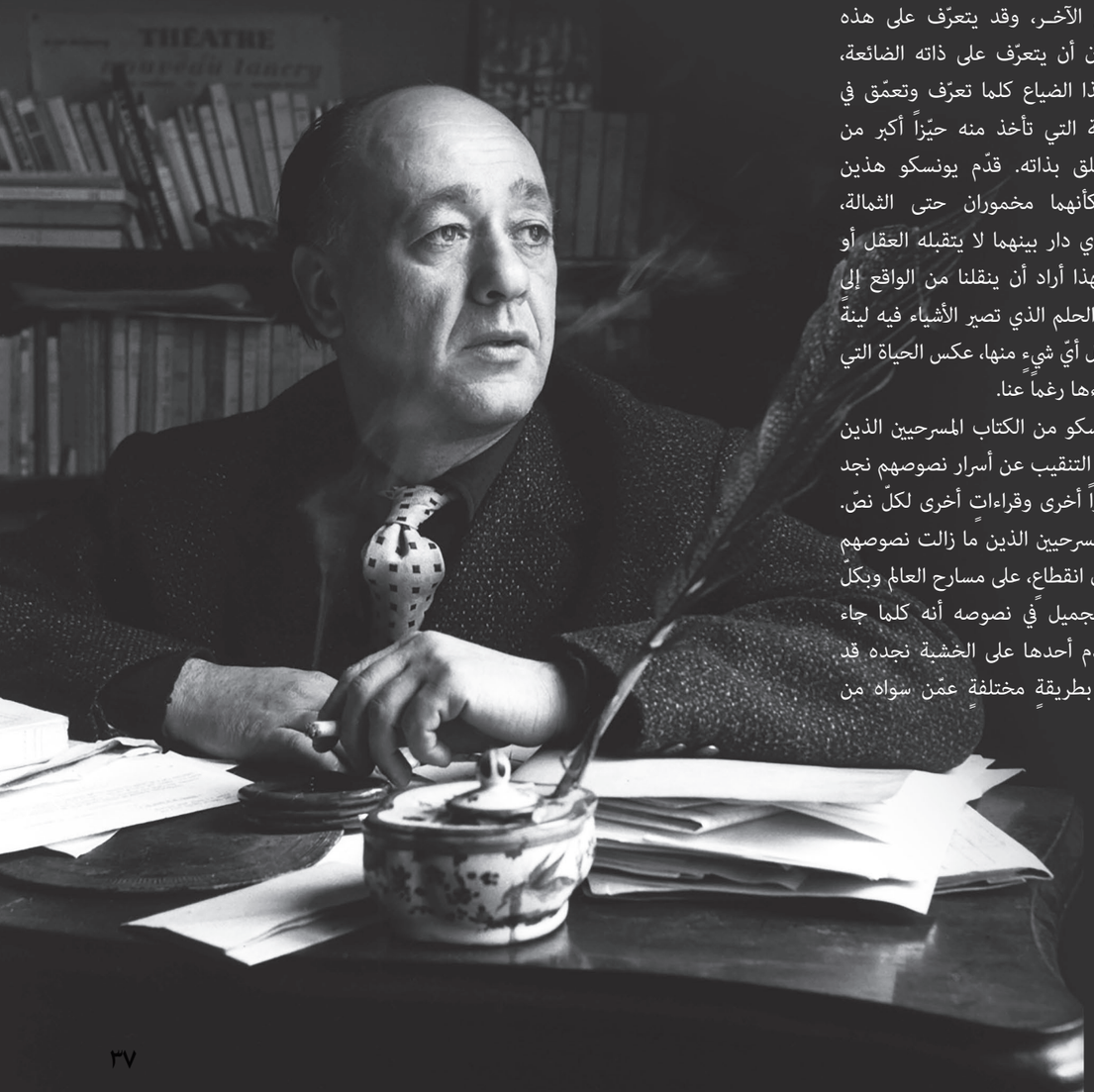

مارتن. يريد يونسكو أن يقول هنا إن الشخص ليس بالضرورة أن يكون هو ذاته، ولكن رابطةً تجمعه مع الآخر، وقد يتعرّف على هذه الرابطة دون أن يتعرّف على ذاته الضائعة، ويتفاقم هذا الضياع كلما تعرّف وتعمّق في تلك الرابطة التي تأخذ منه حيّزاً أكبر من الحيّز المتعلق بذاته. قدّم يونسكو هذين الزوجين وكأنهما مخموران حتى الثمالة، والحوار الذي دار بينهما لا يتقبله العقل أو المنطق. وبهذا أراد أن ينقلنا من الواقع إلى شيءٍ يشبه الحلم الذي تصير الأشياء فيه ليّنةً وقابلةً لجعل أيّ شيءٍ منها، عكس الحياة التي تفرض أشياءها رغماً عنا.

ويبقى يونسكو من الكتاب المسرحيين الذين كلما حاولنا التنقيب عن أسرار نصوصهم نجد أمامنا أسراراً أخرى وقراءاتٍ أخرى لكلّ نصّ. وهو من المسرحيين الذين ما زالت نصوصهم تُعرض، دون انقطاع، على مسارح العالم وبكلّ اللغات. والجميل في نصوصه أنه كلما جاء مخرجٌ ليقدّم أحدها على الخشبة نجده قد قدّم النصّ بطريقةٍ مختلفةٍ عمّن سواه من مخرجين.

مهندس الكلمة الحرّة.. كبرئيل موشي كورية في زنازين الاستبداد تنمو غراس الحرّية..

إعداد: فريق صور

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية في القامشلي -فرع أمن الدولة- مسؤول المكتب السياسيّ للمنظمة الآثورية الديمقراطية كبرئيل موشي كورية، البالغ من العمر ٥٢ عاماً، بسبب نشاطه السياسيّ السلميّ وانضمامه إلى حركة الاحتجاجات الشعبية المُناهضة لنظام الحكم منذ انطلاقتها في آذار/مارس ٢٠١١، بصفته الحزبية التي كانت أبرز الأسباب التي دفعت النظام السوريّ إلى توقيفه وإبقائه رهن الاعتقال دون محاكمةٍ عادلة، **إذ وجّهت إليه المحكمة الجنائية تُهمتَي:**

- الانتماء إلى حزبٍ سياسيٍّ سرّيٍّ غير مرخّص.
- التحريض على العُنف لقلب نظام الحكم.

تمّ تحويله، منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، إلى محكمة الإرهاب. وهو الآن في سجن عدرا المركزيّ قرب دمشق.

ناشدت المنظمة الآثورية الديمقراطية المجتمع الدوليّ وكافة المنظمات الحقوقية والإنسانية للضغط على السلطات السورية للإفراج عن كورية وعن سمير إبراهيم، القياديّ في المنظمة والمعتقل لدى النظام هو الآخر، إضافةً إلى معتقلي الرأي في سوريا. كما تضامنت الكثير من الأصوات الحقوقية المحلية والعالمية، ومنظماتٌ دوليةٌ ومنظمات مجتمعٍ مدنيٍّ، مع البيانات التي أصدرتها المنظمة الآثورية، والتي حَمَلتْ تواقيع ناشطين سلميين وحقوقيين وأعضاء أحزابٍ معارضة وقياديين، حمّلوا فيها النظام المسؤولية الكاملة عن تدهور حالةٍ كورية الصحية.

ولد كبرئيل موشي كورية في مدينة القامشلي السورية، عام ١٩٦٢، لعائلة سريانيةٍ أرثوذكسية. أكمل تحصيله الدراسيّ في جامعة حلب متخصّصاً في الهندسة الزراعية، وتخرّج فيها سنة ١٩٨٤. انضمّ إلى المنظمة الآثورية الديمقراطية وأصبح من أبرز قادتها في سوريا. كان له موقفٌ داعمٌ للاحتجاجات. وكان، مع رفاقه، من أوائل المطالبين بالتغيير الديمقراطيّ من خلال إعلان دمشق، وقبل ذلك بالمشاركة الفعالة في المنتديات التي نشطت مع بداية الألفية الثالثة. وقد ركّز رفاق المنظمة وقياديوها على هذه المبادئ في كلّ أطروحاتهم النظرية، وأصرّوا على تجسيدها عملياً على أرض الواقع من خلال انخراطهم منذ البداية في الحراك الثوريّ الذي تفجّر في أواسط آذار/مـارس ٢٠١١ للمطالبة بالحرّية والديمقراطية.

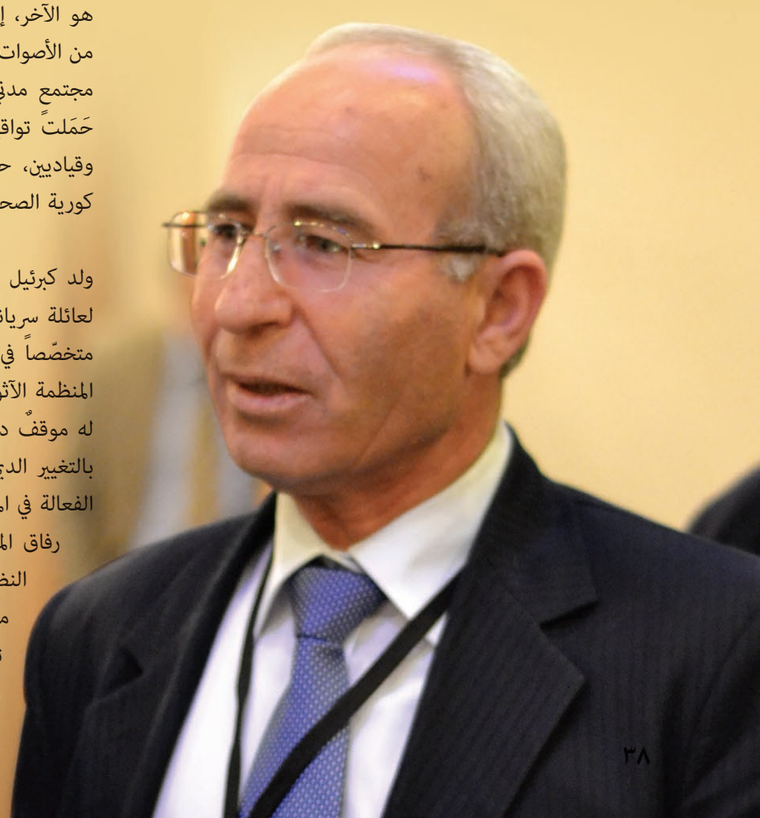

غلوبير روشا و«السينما الفقيرة»

يوسف شيخو

لم تستطع السينما البرازيلية، حتى منتصف القرن العشرين، تجاوز حدود البلاد، وسط المشاكل والهموم التي كانت تعيشها البرازيل آنذاك، إلى أن ظهر تيار السينما الجديدة، أو «سينما نوفو»، الذي بلغ أعلى درجات الشهرة عالمياً في أواسط ستينات القرن الفائت. والواقع أن إيطاليا كانت المكان الذي شهد إطلاق السينما البرازيلية الجديدة في أوروبا ثمّ في العالم. ويعدّ البرازيليّ غلوبير روشا (١٩٣٩-١٩٨١) أحد أبرز مؤسّسي «سينما نوفو» في أمريكا اللاتينية والعالم الثالث، إذ أسهم هذا المخرج والناقد السينمائيّ في الدعاية للسينما الجديدة، وهو أوّل من أرسى مبادئ هذه الحركة، إلى جانب عددٍ من رفاقه من السينمائيين اليساريين مثل كارلوس دييغيس ونيلسون دوس سانتوس.

حاول هؤلاء الشباب إيجاد «لغةٍ سيناتوغرافيةٍ تتوافق مع الواقع وتعكس المشكلات الاجتماعية في البرازيل. كانوا يطمحون إلى سينما زهيدة، تحت شعار (كاميرا في اليد وفكرة في الرأس)». وكانت هذه الحركة الأكثر تعبيراً عن تطلعات سينمائيّي الدول النامية اليسارية النزعة. فنشأة «سينما نوفو» كانت نتيجة اهتمام هؤلاء بالتعبير عن مشاكل التخلف في وطنهم نتيجة هيمنة الكولونيالية الجديدة، واهتمامهم بتنمية ثقافةٍ وطنيةٍ بالتزامن مع انتشار حركات المقاومة الشعبية الفلاحية المسلحة في العديد من أقطار أمريكا اللاتينية. وقد طالبوا سينمائيّي العالم الثالث من الجيل الشابّ بتأسيس سينما ذات هويةٍ وطنيةٍ تستطيع أن تلغي الطابع الكولونياليّ عن «لغة الفيلم»، وتسعى إلى التعبير عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. والمفيد ذكره هنا أنه بحلول ١٩٦٢ أصبح للسينما البرازيلية مكانٌ في جميع المهرجانات العالمية، بل إنه «من بين الأربعين فيلماً المنتجة ذلك العام كان حوالي النصف يمثل حقبةً جديدةً من السينما القومية، وسبعةٌ منها تحمل أفكار (سينما نوفو)».

رفض المخرجون البرازيليون، في حينها، نموذج الأفلام المنتجة داخل الأستوديو والتي تعتمد على التقنيات المتطوّرة ومرتفعة الكلفة (كما كان متبعاً في هوليوود)، ورفعوا شعار «السينما الفقيرة» التي لا تعتمد على الإنتاج الضخم. وحرصت تلك السينما على إظهار مشاكل البرازيل من فقرٍ وبؤسٍ وتخلفٍ بدلاً من إخفائها. فأفلام روشا تبحث عن طريقة «لإحياء وتحرير الوعي السياسيّ لدى الشعب المقهور». وفي عام ١٩٦٥ أصدر روشا بيانه الشهير (جماليات الجوع)، ودعا فيه إلى صنع أفلامٍ «بشعة، حزينة ومحبطة»، أفلامٍ «تضحّي باللمعان التقنيّ وتلتزم بكشفٍ بؤسٍ وفقر الشعب البرازيليّ». إن الجوع الذي يتحوّل إلى بؤسٍ -وفق روشا- هو «جوعٌ لكافة الحقوق الإنسانية التي سلبها المستعمِر. إنه جوعٌ بالمعنى العامّ لكلمة جوع». وهنا يقول: «نحن نفهم الجوع الذي لم يفهمه الأوروبيون وغالبية البرازيليين. فهو بالنسبة للأوروبيين سريالية غريبة. أما بالنسبة للبرازيليين فهو عارٌ وطنيّ. فهو لا يأكل ولكنه يخجل من أن يصرّح بذلك، ومع هذا فهو لا يعرف من أين يأتي هذا الجوع».

ويفسّر هذا البيان «كيف يتحوّل البؤس الى عنف، وكيف يمكن لهذا العنف أن يتحوّل الى سلاحٍ قاتلٍ حين يتعانق مع الكراهية». يتحدّث روشا في هذا النصّ عن الفارق في تلقي «السينما النضالية» والنظرة إليها، بين الأميركيّ اللاتينيّ «المعنيّ بالأمر»، والأوروبيّ «المتفرّج المتمدّن»، فيقول: «في الوقت الذي تبكي أميركا اللاتينية ضروب بؤسها وفقرها العام، يأتي المراقب الغريب والمتعاطف لينمّي في ذهنيته وخطابه طعم ذلك البؤس لا أكثر، ولكن ليس كعارضٍ مأسويٍّ، بل فقط بصفته معطىً شكلياً ضمن إطار حقل اهتماماته. ومن هنا نلاحظ أن لا الإنسان اللاتينيّ يوصل بؤسه الى الإنسان المتمدّن، ولا هذا الأخير يفهم حقاً بؤس اللاتينيّ».

وبالحديث عن مدى خطورة المهمة التي كان يؤديها غلوبير روشا ورفاقه في ظلّ حكم ذاك النظام القمعيّ، يمكن الاطلاع على وثائق كُشف عنها العام الفائت، تظهر أن روشا كان، بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥، على قائمة المعارضين الذين كان النظام ينوي التخلّص منهم. وجاء في وثيقة نشرتها «هيئة التحقيق حول جرائم حقبة الاستبداد في البرازيل» أن تقريراً لسلاح الجوّ البرازيليّ وصف روشا بأنه قياديٌّ يساريّ، وناشطٌ في حملات سياسية في أوروبا ضدّ البرازيل. ووردت في الصفحة الأولى من التقرير أسماءٌ وإلى جانبها كلمة «ميت»، في إشارةٍ إلى الأشخاص الواجب التخلّص منهم، وفق هيئة التحقيق.

منظمة للكلّ

للكلّ منظمةٌ رائدةٌ، غير حكوميةٍ، مكوّنةٌ من مجموعة شبابٍ يعملون لتقدّم مجتمعاتهم المحلية على مختلف الأصعدة من أجل سوريا المستقبل، من خلال تفعيل فئات المجتمع وتنمية مهاراتهم وتطويرها ليقوموا بخدمة المجتمع في شتى مجالات العمل المدنيّ.

تعمل منظمة للكلّ داخل الأراضي السورية، ومقرّها الرئيسيّ في محافظة ريف دمشق، ولها مكاتب إقليميةٌ في غازي عنتاب التركية والقاهرة بمصر.

تهدف منظمة للكلّ إلى تقديم مبادراتٍ للنهوض بالمجتمع المدنيّ السوريّ من خلال دعم وتنفيذ مشاريع في مجالات التنمية والتأهيل والدعم النفسيّ، ومشاريع اقتصاديةٍ وإغاثية، والتركيز على النساء والأطفال والمناطق النائية بهدف تعزيز دور المجتمعات المحلية وتنميتها في مجالات الحياة المدنية ليستطيع أبناؤها التأقلم مع مختلف الصعاب.

تنطلق المنظمة من إيمانها بقيم العمل بالمبادئ الإنسانية وفق القانون الدوليّ في النزاعات والحروب، وتنمية قدرات الناس وتوظيفها في خدمة المجتمع، بالإضافة إلى الصدق والشفافية والالتزام مع الناس ومع الشركاء، والالتزام بالتشاركية وروح المبادرة والتعاون.

تعمل منظمة للكلّ ضمن ثلاثة مساراتٍ:

- المسار الاجتماعيّ.
- المسار التنمويّ والاقتصاديّ.
- المسار الثقافيّ.

وفي قطاعات الحماية والدعم النفسيّ، والتعليم، والتغذية، والإغاثة، والأعمال الفنية.

ويأتي العمل على هذه المسارات والقطاعات بهدف تطوير المجتمعات المستهدفة والنهوض بها من مجتمعاتٍ متلقيةٍ إلى مشاركةٍ في التنمية، ورفع قدراتها لتعيش حياةً كريمةً حرّة.

وتعمل المنظمة على تدريب وإعداد قياديّي المجتمع المدنيّ للتعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع، وتنفيذ المشاريع الداعمة للأطفال وتعزيز دور النساء والمبادرات الشبابية.

وأيضاً تقديم المساعدة والعون لكافة الجهات العاملة في مناطق وجود المنظمة في مختلف المجالات، من خلال إقامة ندواتٍ وجلساتٍ اجتماعيةٍ لإيجاد حلولٍ للمشاكل العالقة، أو من خلال الكوادر البشرية والمستلزمات التي تحتاج إليها تلك الجهات. بالإضافة إلى تنميةً روح المساهمة والبذل والعطاء لخدمة المجتمع والنهوض به.

ثلاث سوريات يتحدّثن عن واقعهنّ في الحرب

إعداد: فريق صور

ليست الحروب مجرّد قصة صراعٍ مسلح بين الأطراف، الكلّ يريد فيها الانتصار، بل هي مجموعة قصصٍ يفرضها واقع الصراع بحيث تصبح لكلّ أسرةٍ قصّتها مع الحرب، ولكل امرأةٍ قصّتها. قصصٌ تسرد الخيبات والانكسارات، قصص الألم والضياع والتشرّد، قصص التحدّي والمواجهة والبطولات، قصص النجاح. لكن ليس الكلّ قادرين على سرد قصصهم.

ننقل هنا حكاياتٍ لثلاث سورياتٍ قرّرن التحدّث عن قصصهنّ وتجاربهنّ مع تحدّي الواقع في الحرب واللجوء.

تخبرنا السيدة ريم (الاسم مستعار)، ٣٧ سنةً، من منطقةٍ يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، كيف أنها استطاعت أن ترسل تواقيع سيداتٍ شاركن في حملة التضامن مع نساء الزبداني بقولها: **«وصلتني الصورة عبر (الواتس أب)، الطريقة الوحيدة للتواصل في منطقتي. وفي ظلّ ضعف الشبكة صعدت إلى سطح البيت فجراً حتى أتمكّن من تحميل الصورة، بمشقةٍ وبحركاتٍ مدروسةٍ بعناية».**

بعد أن جمعت ريم التواقيع من عددٍ من النساء في منطقتها كان عليها الانتقال إلى منطقةٍ تتوافر فيها شبكة الإنترنت لكي تتمكن من إرسالها. تقول: **«كان عليّ انتظار أحد رجال الأسرة ليرافقني، لأني لا أستطيع السفر دون محرم، كما كان عليّ أن أخبّئ الصورة. وقد نجحتُ في إيصال التواقيع».**

وفي شمال سوريا، حيث تشي الحرب بتفكيك الجغرافية السورية بين النظام والمعارضة، هناك من النساء من تحاول كسر الحواجز بين مناطق السيطرة. تعيش سارة (الاسم مستعار)، ٤٢ سنةً، في إحدى مدن الشمال السوريّ الخاضع لسيطرة المعارضة. وهي تكافح لعلاج طفلها المريض بالسرطان، وتضطرّ إلى السفر الى دمشق وحدها ليتلقى ابنها الجرعات في مشافيها. تقول سارة: **«أسافر وحدي لأن زوجي مطلوبٌ لجهاتٍ أمنيةٍ في النظام ولا يستطيع أن يرافقني».**

كانت سارة تستعين بأخيها محمد في سفرها، غير أنه اعتقل مرّةً على أحد الحواجز. خشية سارة من اعتقال رجال الأسرة دفعتها إلى منعهم من مرافقتها: **«شعرت بالذنب كثيراً بعد اعتقال أخي. كان اعتقاله رسالةً لي أني يجب أن أعتمد على نفسي».**

وفي دول اللجوء تعيش السوريات قصص معاناةٍ من نوعٍ آخر، وإن كنّ بعيداتٍ عن القصف والحصار. تروي جليلة (الاسم مستعار)، ٤٠ سنةً، معاناتها بعد قدومها مع أسرتها إلى تركيا: **«الحياة قاسيةٌ جداً هنا، ومن لا يعمل لا يأكل».**

بدأت جليلة وزوجها بالبحث عن عمل، ولكنهما لم يتمكنا من العثور عليه. وبات إيجار البيت ومصروف المعيشة يثقلان كاهلهما.

فكرت جليلة كثيراً في إرسال ابنها إلى إحدى الدول الأوربية، كبقية الأسر التي تفعل ذلك، من أجل ضمان مستقبلهم ولمّ شمل الأسرة. تكشف جليلة حالة الحيرة التي انتابتها بقولها: **«وقع صراعٌ قويٌّ في داخلي؛ هل أرمي به إلى البحر واحتمال النجاة والغرق متساويان؟ أم أبقيه إلى جانبي ويخسر مستقبله؟ لم أفلح في حزم أمري إلى أن استيقظت صباح يومٍ على صوته يقول: ماما أنا مسافر، ادعيلي. لقد اتخذ قراره بالتشاور مع والده».**

المزيد من مذكرات الفتى

ملاذ الزعبي

- ذات امتحانٍ خلال الصف الثاني الإعداديّ، قُبض علينا متلبّسَين، أنا وأحد زملاء السوء، نتبادل الأوراق الامتحانية بهدفٍ نبيلٍ هو مبادلة المعلومات ونشر المعرفة كي لا تبقى حكراً على طلابٍ دون آخرين. الأستاذ راتب، الذي قبض علينا آنذاك، وبعد أن هاله مدى شغفنا بالعلم، والذي عدّه من جانبه وقاحةً لا نظير لها، أذاقنا ما به النصيب محوّلاً وجناتنا أنا وزميلي إلى مراوح تتلقى صفعاتٍ متتالية. ثم انتقلنا برفقة الأستاذ راتب من شعبةٍ إلى شعبةٍ وهو يعيد أمام أنظار الزملاء في شعب الصفّ الثاني الإعداديّ المجاورة تجربة المرواح هذه جاعلاً منّا فئران تجارب للنظرية العلمية المسمّاة «أولي العبرة». لم يكتف الأستاذ راتب بذلك طبعاً، بل تمّ خصم عشر علاماتٍ من درجاتنا الامتحانية، مع تشديد الرقابة علينا في بقية الامتحانات، وبناء جدار فصلٍ عنصريٍّ بيني وبين زميل السوء ذاتـه. المغزى من هذه الأقصوصة لم يحدث وقتها، بل أتى بعد سنواتٍ، إذ كان الأستاذ راتب يخوض، مع أساتذةٍ آخرين، امتحاناً في منظمة الأونروا للترقي الوظيفي، وكـان الامتحان كتابياً، وضُبط حينها، مع أساتذةٍ آخرين، يستخدمون الأوراق الصغيرة التي يتمّ تسويد المعلومات عليها، والمعروفة بالراشيتات.

- كان لأساتذة تحفيظ القرآن في معهد الأسد -ما غيره- وسائل للترغيب والتشجيع على حضور دروس التحفيظ، تختلف من أستاذٍ إلى آخر. أحدهم، وكان الأحبّ على قلوبنا طبعاً، اعتاد توزيع جوائز ماديةٍ رمزيةٍ للمتفوّقين في الحفظ، أو للذين يجيبونَ عن الأسئلة الفقهية الشائكة والمركّبة. وكانت الجائزة تتراوح من خمس إلى عشر ليراتٍ، بحسب ما يشاء الله وما يخرج من جيب جلباب الأستاذ. في إحدى الجلسات التاريخية استطعت حلّ مسألةٍ فقهيةٍ معقدةٍ احتار فيها حتى علماء الأزهر الشريف والشيخ كفتارو وهيثم مناع، وأراد الأستاذ مكافأتي بالشكل المعتاد فمدّ يده إلى جيبه وناولني ما به النصيب. في لحظتها لم ينتبه لا هو ولا أنا إلى أن المكافأة كانت خمسين ليرةً سورية، ليرة تنطح ليرة، وما هي إلا دقائق حتى تمّ اكتشاف هذا الخطأ غير المقصود. لم يكن في الوارد طبعاً أن يطلب اسـترجـاع مكافأته، احمرّ وجهه وجفّت ابتسامته، وقضى بقية الدرس مغموماً مهموماً حسيراً، وأقلع من يومها عن عادة توزيع المكافآت، ثم بدأت لحيته تقصر، وأخذ يرتدي الجينز بدلاً من الجلباب، وما هي إلا أيامٌ حتى استقال من المعهد، وانضمّ لاحقاً إلى رابطة العقلانيين العرب.

- عـانى أساتذتي في معهد تحفيظ القرآن ما غيره من ضغطٍ مـزدوج، فأينهم والدي الذي يجلّونه ويحترمونه، والذي كان يضغط عليهم كي يستقبلوني في جلساتهم رغم أنني كنت مدبراً غير مقبل، وأينهم غلاظتي التي لا حدود لها والتي كنت أفرغها في جلسات التحفيظ انتقاماً من حرماني من قضاء وقتي في اللعب مع أترابي الضالين في الحارة. كان لا بدّ لهذا الضغط أن يصل إلى مرحلة الانفجار، إذ فيما كان الأستاذ يروي لنا بطولات أحد الصحابة الذي اشتهر بمهارته في استخدام النبل والسهام، أتى على ذكر قصةٍ قام فيها هذا الصحابيّ بإدخال ثلاثة سهامٍ متتاليةٍ في ثلاثة ثقوبٍ صغيرةٍ بحجم عقدةٍ حبل، فقاطعته فيما كنت أبحث عن شيءٍ ما في أنفي لا أذكر ما هو تحديداً: «روبن هود ما عملها أستاذ»، ثم كان الانفجار..

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

الكلام شَرَك/ Speech is a pitfall

عمل للفنان السوري: منير الشعراني